

د. ياسين حميد بدع المحمدي / م. صبحي احمد مخلف  
واقع القطاع الصناعي في محافظة الأنبار وآفاقه المستقبلية(دراسة تحليلية مقارنة للمدة ١٩٦٠-٢٠٠٧)

## واقع القطاع الصناعي في محافظة الأنبار وآفاقه المستقبلية (دراسة تحليلية مقارنة للمدة ١٩٦٠-٢٠٠٧)

د. ياسين حميد بدع المحمدي  
مدرس جغرافية الصناعة  
جامعة الأنبار – كلية الآداب – قسم الجغرافية

م. صبحي احمد مخلف  
مدرس جغرافية الصناعة  
جامعة الأنبار – كلية التربية – قسم الجغرافية

### مستخلص البحث

تضمنت هذه الدراسة مناقشة واقع القطاع الصناعي في محافظة الانبار وتحليله خلال المدة ١٩٦٠-٢٠٠٧. بهدف تحديد اهم الخصائص الجغرافية والاقتصادية لهذا القطاع، باعتماد اسلوب التحليل الجغرافي النظري، بالاضافة إلى التحليل الكمي. وقد بينت الدراسة من خلال مناقشة وتحليل المباحث التي اشتمل عليها البحث، ان القطاع الصناعي في المحافظة يعاني من تدهور واضح في مستوى الكفاءة الانتاجية للانشطة الصناعية، واختلال توزيعها مكانياً وقطاعياً، مما انعكس ذلك سلباً على زيادة الهوة الانمائية بين مناطق المحافظة المختلفة، مما يتطلب ذلك، تطبيق استراتيجيات تنموية مستقبلية ملائمة تسهم في تطوير القطاع الصناعي وتحقيق الاستغلال الامثل للمؤهلات التنموية المتاحة ضمن مناطق المحافظة المتخلفة اقتصادياً.

## ABSTRACT

This study discusses and analyses the fact of the industrial sector in Anbar Province from 1960 through 2007. It aims to specify the most important geographical and economical features of the industrial sector by adopting the theoretical geographical analysis as well as the quantitative analysis. The study explains (through the course of sections of the research) that the industrial sector in Anbar Province suffers from clear deterioration in the level of productive efficiency of the industrial activities and disorder of distribution spatially which reverberates negatively on the increase of development among the districts of the Province. This requires implementing future developing strategies that are applicable to develop the industrial sector and achieving the optimum economic use of the available developing qualifications in different parts of Anbar Province.

## المقدمة

تشكل دراسة وتحليل الهيكل الصناعي (Industrial Structure) للإقليم الجغرافي أهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية عموماً وجغرافية الصناعة على وجه التحديد، لكون الصناعة نشاط اقتصادي يتمتع بقدرة عالية على الحركة ضمن الإقليم، وخلق علاقات ارتباط قوية مع الأنشطة الأخرى، بالإضافة إلى مساهمتها في تنويع فروع الإنتاج واستغلال المؤهلات التنموية المتاحة وخلق فرص عمل مناسبة تسهم في امتصاص الفائض من القوى العاملة وزيادة الدخل المتحقق للإقليم. كما تأتي أهمية تحليل الهيكل الصناعي للإقليم، من خلال الكشف عن طبيعة الأنشطة الصناعية المتوطنة وتحديد مستوى توطنها وتطورها خلال مدة زمنية معينة، بالإضافة إلى تشخيص أهم المشاكل التي تواجه الصناعة.

يتميز القطاع الصناعي في محافظة الأنبار بوجود أنشطة صناعية ذات أهمية كبيرة ضمن الهيكل الاقتصادي للمحافظة والقطر. وقد أخذت هذه الأنشطة تعاني من تدهور واضح في مستوى توطنها وكفاءتها الاقتصادية، لاسيما بعد احتلال العراق. لذلك، فقد تحددت مشكلة البحث بحقيقة مفادها، ان واقع القطاع الصناعي في المحافظة يشير إلى وجود تدهور واضح في مستوى توطن الأنشطة الصناعية مع ضعف كفاءتها الإنتاجية بشكل لا يتلائم مع البعد المساحي للمحافظة وحجم المؤهلات التنموية المتاحة فيها، ذات الأهمية الاقتصادية لأنشطة صناعية متنوعة.

اما فرضية البحث (Research Hypothesis) فقد تحددت بالآتي:-

١- ان مستوى توطن الأنشطة الصناعية وتطورها، لا يزال اقل مما هو متاح لها من مؤهلات تنموية، ولا يتلائم مع توجهات تعزيز فرص تحقيق التنمية المكانية في المحافظة.

٢- ان توزيع الانشطة الصناعية مكانياً وقطاعياً وضمن فروع صناعية معينة، لا يتلائم مع توجهات تحقيق التنمية المكانية المتوازنة نسبياً ضمن مناطق المحافظة المختلفة، لعدم وجود استراتيجيات تنموية تسهم في تحقيق الموازنة المكانية بين توقيع الانشطة الصناعية وتحقيق التنمية المكانية، مما انعكس ذلك سلباً على زيادة الهوة الانمائية بين مناطق المحافظة المختلفة، مما يتطلب ذلك، ضرورة صياغة استراتيجيات تنموية تسهم في تطوير هذا القطاع وتعزيز فرص تطوير مستويات التنمية المكانية المتوازنة نسبياً في المحافظة. وفي ضوء ذلك، تحدد هدف البحث (Research objective)، بالكشف عن مستوى واتجاهات توطن القطاع الصناعي (المنشآت الصناعية الكبيرة) في المحافظة، مع تحديد طبيعة الانشطة الصناعية المتوتنة، والعوامل المؤثرة في مستوى توطنها وتوزيعها المكاني. بالاضافة إلى تحديد التوجهات التنموية المستقبلية المناسبة التي تسهم في تطوير القاعدة الصناعية في المحافظة، وبما يتلائم ذلك مع الواقع التنموي القائم والمؤهلات التنموية المتاحة ضمن مناطق المحافظة المختلفة، وفيما يتعلق بحدود البحث ( Research Boundaries)، فقد تحدد البعد المكاني بدراسة القطاع الصناعي ضمن الحدود الادارية لمحافظة الانبار. بينما تحدد البعد الزمني للدراسة بالمدة ١٩٦٠-٢٠٠٧. ولتحقيق هدف البحث، فقد اعتمدت منهجيته (Research methodology)، على جمع المعلومات والبيانات اللازمة من المصادر المكتبية والدوائر الرسمية، بالاضافة إلى اعتماد الدراسة الميدانية للمنشآت الصناعية الكبيرة في المحافظة، لغرض اكمال النقص في المعلومات والبيانات وتحديثها بما يتلائم مع هدف البحث وصياغة الاستراتيجيات التنموية المستقبلية، لذلك، وفي ضوء متطلبات هدف البحث

ومنهجيته، فقد تحدد هيكل البحث (Research Structure)، بعرض ومناقشة وتحليل ما يأتي:-

١-١... تحليل اتجاهات التوطن لاجمالي القطاع الصناعي وفقاً لمعيار عدد المنشآت الصناعية والعاملين فيها في محافظة الانبار للمدة ١٩٦٠-٢٠٠٧.

١-٢... تحليل اتجاهات التوطن لهيكل القطاع الصناعي في محافظة الانبار حسب الملكية للمدة ١٩٦٠-٢٠٠٧.

١-٣... التحليل الجغرافي لتطور اتجاهات التوطن لفرع الصناعة التحويلية وفقاً لمعيار عدد المنشآت الصناعية والعاملين فيها في محافظة الانبار للمدة ١٩٩٦-٢٠٠٧.

١-٤... التحليل الجغرافي لتطور اتجاهات التوطن لهيكل القطاع الصناعي حسب الأنشطة الصناعية المتوطنة في محافظة الانبار لعام ٢٠٠٧.

١-٥... تحليل التوزيع المكاني لتوطن فروع الصناعة التحويلية ضمن اقصية محافظة الانبار لعام ٢٠٠٧.

١-٦... التحليل الاقتصادي لمستوى تطور اتجاهات التوطن لفرع الصناعة التحويلية في محافظة الانبار للمدة ٢٠٠١-٢٠٠٧..

١-٧... الاستنتاجات والتوجهات المستقبلية.

١-١... تحليل اتجاهات التوطن لأجمالي القطاع الصناعي وفقاً لمعيار عدد المنشآت الصناعية والعاملين فيها في محافظة الأنبار للمدة ١٩٦٠-٢٠٠٧.

تضمن هذا المبحث عرض وتحليل الخصائص الجغرافية والاقتصادية لتوطن النشاط الصناعي التحويلي ولأجمالي القطاع الصناعي في محافظة الأنبار وفقاً لمؤشر عدد المنشآت الصناعية والعاملين فيها كما مبين في الجدول رقم (١)، بهدف بيان مستوى التطور الذي حققه هذا القطاع خلال المدة ١٩٦٠-٢٠٠٧. بالإضافة إلى تحديد مستوى تطور الأهمية النسبية لهذا القطاع مقارنة بالقطر. ومن خلال تحليل نتائج معطيات الجدول رقم (١) يظهر لنا ما يأتي:

أولاً:- سجلت جميع قيم معدل النمو السنوي المركب للقطاع الصناعي في المحافظة عن سنة الأساس ١٩٦٠ لمؤشر عدد المنشآت الصناعية والعاملين فيها تغيراً ايجابياً للسنوات كافة. لكن في الوقت نفسه، يلاحظ ان معدل النمو قد سجل تذبذباً واضحاً (تقاعاً وانخفاضاً) خلال المدة ١٩٦٥-٢٠٠٧، وباتجاه عام نحو الانخفاض المستمر. إذ تراوح معدل النمو لعدد المنشآت الصناعية بين (٤٧,٥٧%) حداً أعلى لسنة ١٩٦٥ لينخفض إلى (٤,٣٣%) لعام ٢٠٠٧. أما معدل النمو لعدد العاملين فقد تراوح بين (٣٤,٢٨%) حداً أعلى لعام ١٩٦٩، لينخفض إلى (٦,٣٧%) كحد أدنى لعام ٢٠٠٧.

ثانياً: شهد القطاع الصناعي في المحافظة تطوراً ايجابياً خلال المدة ١٩٦٠-١٩٨٣ وفق مؤشر عدد المنشآت الصناعية والعاملين فيها. اذ ارتفع عدد المنشآت الصناعية من (٣) منشآت صناعية لعام ١٩٦٠، ليصل العدد إلى (٥٠) خمسين منشأة صناعية لعام ١٩٨٣، وبمعدل نمو ايجابي بلغ (١٣,٠١%)، كما ارتفع عدد العاملين من (١٢٨) لعام ١٩٦٠ ليصل العدد إلى (٤٤٨٢) عاملاً لعام

د. ياسين حميد بدع المحمدي / م. صبحي احمد مخلف  
واقع القطاع الصناعي في محافظة الأنبار وآفاقه المستقبلية(دراسة تحليلية مقارنة للمدة ١٩٦٠-٢٠٠٧)

---

١٩٨٣، وبمعدل نمو ايجابي بلغ (١٦,٧١%). ويعزى هذا التطور الايجابي للقطاع الصناعي في المحافظة خلال هذه المدة إلى صدور العديد من التشريعات الحكومية وخطط التنمية الاقتصادية، التي أسهمت وبشكل كبير في تطوير القطاع الصناعي على مستوى القطر عمومًا والمحافظة على وجه التحديد. ويظهر ذلك واضحاً من خلال الحقائق الآتية:-

١-توافر المؤهلات الجغرافية التنموية الملائمة لتوطن العديد من الأنشطة الصناعية في المحافظة، كالصناعات الإنشائية والصناعات الغذائية بالإضافة إلى الصناعات الكيماوية...الخ.

د. ياسين حميد بدع المحمدي / م. صبحي احمد مخلف  
واقع القطاع الصناعي في محافظة الأنبار وآفاقه المستقبلية (دراسة تحليلية مقارنة للمدة ١٩٦٠-٢٠٠٧)

### جدول رقم (١)

تحديد اتجاهات التوطن لأجمالي القطاع الصناعي في محافظة الأنبار مقارنة  
بالقطر وفقاً مؤشر عدد المنشآت الصناعية والعاملين فيها للمدة ١٩٦٠-٢٠٠٧.

السنوات	محافظة الأنبار						
	عدد المنشآت	% من القطر	معدل النمو السنوي المركب	عدد العاملين	% من القطر	معدل النمو السنوي المركب	عدد المنشآت
١٩٦٠	٣	%٠,٣٤		١٢٨	%٠,٢١		٨٨٠
١٩٦٥	٢١	%١,٦٨	%٤٧,٥٧	٥٥٩	%٠,٦٧	%٣٤,٢٨	١٢٤٣
١٩٦٩	١١	%٠,٨٨	%١٥,٥٣	٤١٧	%٠,٤٩	%١٤,٠٢	١٢٤٨
١٩٧٢	١١	%٠,٨٣	%١١,٤٣	١٥٣٢	%١,٢٦	%٢٢,٩٨	١٣١٩
١٩٧٤	٧	%٠,٥٥	%٦,٢٣	١٤٧٥	%١,٢٨	%١٩,٠٧	١٢٥٦
١٩٧٦	١٤	%٠,٩	%١٠,١٠	٢٠٩٢	%١,٤٦	%١٩,٠٧	١٤٧٩
١٩٧٨	٣١	%١,٨٧	%١٣,٨٩	٢٧٣٢	%١,٨٠	%١٨,٥٣	١٦٥٤
١٩٨٠	٣٥	%٢,٣٨	%١٣,٠٦	٣٥٧٨	%١,٧٣	%١٨,١١	١٤٧٠
١٩٨١	٣١	%٢,١٩	%١١,٧٦	٣٥١٥	%٢	%١٧,٠٨	١٤١٤
١٩٨٣	٥٠	%٣,٣٣	%١٣,٠١	٤٤٨٢	%٢,٧٣	%١٦,٧١	١٤٩٨
١٩٩٦	١٥	%٢,٧٨	%٤,٧٠	٦٤٥٥	%٥,٤٢	%١١,٨٥	٥٣٨
١٩٩٩	٢٣	%٣,٨٩	%٥,٣٦	٧١٨٠	%٦,١٢	%١٠,٨٧	٥٩١
٢٠٠١	٣٤	%٤,٨٨	%٦,١٠	٨٦١٩	%٦,٢٢	%١٠,٨١	٦٩٦
٢٠٠٧	٢٤	%٣,٧٧	%٤,٥٢	٧٧١٦	%٣,٩٨	%٩,١١	٦٣٥

المصدر:- أعدل جدول بالاعتماد على :-

-AL- Hadithi, Hassan M. Ali. "Patterns and Policies of Industrial Location in Iraq 1960-1985". Un Published Ph. D. thesis, central School of Planning and Statistics in Warsaw, 1988. Table 24, P.248.

- جمهورية العراق - وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية الإحصاء الصناعي، نتائج الإحصاء الصناعي السنوي للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة الأنبار والقطر للمدة ١٩٦٠-٢٠٠٧، بيانات الحاسبة الالكترونية (غير منشورة).

- الدراسة الميدانية للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة الأنبار خلال شهري ت ١، ت ٢، لعام ٢٠٠٨.



٢- لعبت السياسات التنموية خلال هذه المدة دوراً كبيراً في تطوير القطاع الصناعي على مستوى القطر عموماً والمحافظة على وجه التحديد. من خلال التأكيد على ضرورة التوجه نحو تنمية المناطق المتخلفة صناعياً من القطر، لاسيما تلك التي تتوفر فيها المواد الخام الأولية، بالإضافة إلى صدور العديد من التشريعات الحكومية التي أسهمت بشكل كبير في تطوير القطاع الصناعي في القطر، لاسيما فيما يتعلق بصدور قانون التعريف الكمركية لعام ١٩٢٣، الذي ينص على إعفاء الآلات والمكائن المستوردة من الضرائب بهدف تشجيع الصناعة. وصدور قانون تشجيع المشاريع الصناعية لعام ١٩٢٩، الذي يهدف إلى تشجيع المستثمرين على إقامة مشاريع صناعية<sup>(١)</sup>. بالإضافة إلى تأسيس المصرف الصناعي العراقي عام ١٩٤٧، الذي أسهم في تقديم القروض المالية لمشاريع القطاع الصناعي الخاص.

٣- صدور قانون التنمية الصناعية لعام ١٩٦١، الذي يؤكد على ضرورة العمل على تشجيع استثمار رؤوس الأموال الخاصة في تنمية القطاع الصناعي<sup>(٢)</sup>.

٤- التأكيد خلال هذه المرحلة على اعتماد مبدأ التخطيط والتنظيم الصناعي في توقيع المشاريع الصناعية (Industrial Projects) بهدف تحقيق الموازنة المكانية في توقيع المشاريع الصناعية الجديدة، وبما يتلائم مع توجهات تحقيق التنمية المكانية المتوازنة (Balanced Spatial development) نسبياً ضمن المناطق المتخلفة صناعياً، مما أسهم ذلك في زيادة حجم المشاريع الصناعية المتوطنة في المحافظة خلال هذه المدة<sup>(٣)</sup>.

٥- الاهتمام الحكومي بضرورة تطوير القاعدة الصناعية في القطر، لاسيما ضمن المناطق المتخلفة صناعياً، باعتبار القطاع الصناعي الرائد في تحقيق التنمية

د. ياسين حميد بدع المحمدي / م. صبحي احمد مخلف  
 واقع القطاع الصناعي في محافظة الأنبار وآفاقه المستقبلية (دراسة تحليلية مقارنة للمدة ١٩٦٠-٢٠٠٧)

المكانية ضمن هذه المناطق. وقد تبلور هذا التوجه على مستوى القطر والمحافظة بشكل واضح وإيجابي من خلال زيادة التخصيصات الاستثمارية المخصصة للقطاع الصناعي (Industrial Sector) خلال خطط التنمية الاقتصادية المختلفة كما هو مبين في الجدول رقم (٢)

### جدول رقم (٢)

التخصيصات الاستثمارية المخصصة للقطاع الصناعي على مستوى القطر  
 ومحافظة الأنبار خلال خطط التنمية الاقتصادية للمدة ١٩٦٥-١٩٨٥.

١٩٨٥-١٩٨١		١٩٨٠-١٩٧٦		١٩٧٥-١٩٧٠		١٩٦٩-١٩٦٥		الإقليم
من %	حجم الاستثمار الصناعي (دينار)	من %	حجم الاستثمار الصناعي (دينار)	من %	حجم الاستثمار الصناعي (دينار)	من %	حجم الاستثمار الصناعي (دينار)	
١٠,٨ %	٣٢٧٦٧٤٠٠٠	١١,٧ %	٥٤٣٧٩٥٠٠٠	٥,٢ %	٤٣٦٦٨٠٠٠	٤ %	٧٣٨٢٠٠٠	محافظة الأنبار
	٣٠٤١٨٦٢٠٠٠		٤٦٣٦٩٧٦٠٠٠		٨٣٩٧٨٤٠٠٠		١٨٧٢٠٠٠٠٠	القطر

المصدر:-

-AL- Hadithi, Hassan M. Ali. "Patterns and Policies of Industrial Location in Iraq 1960-1985". Un Published Ph. D. thesis, Central school of planning and statistics in Warsaw, 1988. Table 27, P.257.

إذ تشير معطيات الجدول إلى ارتفاع الأهمية النسبية لأجمالي التخصيصات الاستثمارية المخصصة للقطاع الصناعي في المحافظة من (٤%) خلال خطة التنمية (١٩٦٥-١٩٦٩) لتصل إلى (١١,٧%) من إجمالي تخصيصات القطاع الصناعي في القطر خلال خطة التنمية (١٩٧٦-١٩٨٠). مما أسهم ذلك في تطوير القاعدة الصناعية من خلال زيادة عدد المنشآت الصناعية والعاملين فيها في المحافظة على الرغم وجود انخفاض نسبي بسيط بفارق (٠,٩%) خلال خطة التنمية (١٩٨١-١٩٨٥) مقارنة بخطة التنمية (١٩٧٦-١٩٨٠) بسبب

د. ياسين حميد بدع المحمدي / م. صبحي احمد مخلف  
واقع القطاع الصناعي في محافظة الأنبار وآفاقه المستقبلية(دراسة تحليلية مقارنة للمدة ١٩٦٠-٢٠٠٧)

ظروف الحرب الدفاعية التي خاضها الشعب العراقي ضد إيران والتي انعكست سلباً على القطاع الصناعي من خلال تقليص حجم التخصيصات الاستثمارية على مستوى القطر بمعدل (١,٥٩٥,١١٤,٠٠٠ دينار)، وعلى مستوى المحافظة بمعدل (٢١٦,١٢١,٠٠٠ دينار).

ثالثاً:- يتضح من الجدول رقم (١) ان المدة ١٩٩٥-٢٠٠٧، قد سجلت اكبر تراجع في معدل النمو السنوي لعدد المنشآت الصناعية والعاملين فيها مقارنة بالسنوات السابقة. ويرتبط هذا التراجع بخصوصية هذه المرحلة من تاريخ العراق الذي شهد أحداث سياسية واقتصادية وعسكرية تمثلت ب:-

١- فرض الحصار الاقتصادي الشامل من قبل ما يسمى بمجلس الأمن الدولي ثم العدوان العسكري بقيادة أميركا على العراق عام ١٩٩١ الذي الحق آثاراً تدميرية في كافة مجالات الحياة لاسيما القطاعات الاقتصادية عموماً والقطاع الصناعي على وجه التحديد، فضلاً عن تدمير خدمات البنى الارتكازية، لاسيما الطاقة الكهربائية.

٢- استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

٣- احتلال العراق في نيسان عام ٢٠٠٣ والذي نتج عنه آثاراً تدميرية لكافة مجالات الحياة لاسيما القطاعات الاقتصادية على مستوى القطر والمحافظة. لقد انعكست هذه الأحداث سلباً على واقع القطاع الصناعي في القطر عموماً ومحافظة الأنبار على وجه التحديد وفق الاعتبارات الآتية:-

١- توقف العديد من المنشآت الصناعية الكبيرة عن العمل كلياً أو جزئياً بسبب آثار التدمير للعدوان العسكري عام ١٩٩١ واحتلال العراق في نيسان ٢٠٠٣ من قبل الولايات المتحدة، فضلاً عن الآثار السلبية للحصار الاقتصادي الشامل منذ

عام ١٩٩١، لاسيما فيما يتعلق بصعوبة توفير المواد الخام وقطع الغيار مع نقص القوى العاملة الماهرة وصعوبة الحصول عليها عن طريق الاستيراد.

٢- غياب عنصر التخطيط الصناعي وانتشار الفساد الإداري منذ مرحلة التسعينات من القرن الماضي. فضلاً عن ضعف حجم التخصيصات الاستثمارية المخصصة للقطاع الصناعي، مما انعكس ذلك سلباً على ضعف الكفاءة الإنتاجية للأنشطة الصناعية في المحافظة.

٣- ضعف الدعم الحكومي لمؤسسات القطاع الصناعي العام لاسيما بعد احتلال العراق في نيسان ٢٠٠٣، بسبب التوجه نحو العمل بنظام الخصخصة تطبيقاً لشروط صندوق النقد الدولي. مما انعكس ذلك سلباً على ضعف كفاءة الأنشطة الصناعية.

٤- تدهور الأوضاع الأمنية بعد احتلال العراق في معظم مناطق القطر، ومحافظة الأنبار على وجه الخصوص بسبب العمليات العسكرية لقوات الاحتلال والحكومة في معظم مناطق المحافظة، لاسيما قضائي الفلوجة والرمادي، التي أدت إلى تدمير العديد من المنشآت الصناعية وتوقف قسم منها عن الإنتاج\*، كما مبين في الجدول رقم (٣)، لاسيما تلك التي تعتمد على مدخلات إنتاجية مستوردة من خارج المحافظة أو القطر أو تلك التي يرتبط تسويق منتجاتها بأسواق تقع خارج نطاق المحافظة كسوق مدينة بغداد والمحافظات الأخرى.

د. ياسين حميد بدع المحمدي / م. صبحي احمد مخلف  
واقع القطاع الصناعي في محافظة الأنبار وآفاقه المستقبلية(دراسة تحليلية مقارنة للمدة ١٩٦٠-٢٠٠٧)

### جدول رقم (٣)

المنشآت الصناعية المتوقفة عن العمل في محافظة الأنبار لعام ٢٠٠٧

ت	اسم المنشأة الصناعية	الموقع	الملكية
١	الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك	الرمادي	عام
٢	معمل الفرات لإنتاج البرلون	الفلوجة	خاص
٣	شركة النسور الصناعية	الفلوجة	خاص
٤	شركة المنتصر للأقمشة المحاكة	الفلوجة	خاص
٥	شركة الإشراف للصناعات الكيماوية	الفلوجة	خاص
٦	شركة الراضي لإنتاج الأقمشة	الفلوجة	خاص
٧	شركة الفرات لإنتاج المشبكات	الفلوجة	خاص
٨	شركة الفلوجة لطبع الأقمشة	الفلوجة	خاص
٩	شركة الفلوجة لصناعة الأسلاك الكهربائية	الفلوجة	خاص
١٠	شركة الاصيل لإنتاج اكياس النايلون	الفلوجة	خاص
١١	شركة الرياض لإنتاج الطبقات البلاستيكية	الفلوجة	خاص
١٢	شركة الصفاء لإنتاج الأحذية البلاستيكية	الفلوجة	خاص
١٣	شركة الزوراء لإنتاج الأقمشة المحاكة	الفلوجة	خاص
١٤	الشركة الوطنية لصناعة القابولات	الفلوجة	خاص
١٥	شركة الزيتون لصناعة الصابون	الفلوجة	خاص
١٦	شركة سعاد للعلف الحيواني	الفلوجة	خاص
١٧	شركة الأناقة للأقمشة المحدودة	الفلوجة	خاص
١٨	الشركة الفنية لصناعة الأبواب الخشبية	الفلوجة	خاص
١٩	شركة الباز لإنتاج الديلوين	الفلوجة	خاص
٢٠	شركة سجاد السعدون المحدودة	الفلوجة	خاص
٢١	شركة المشرق للمواد الغذائية	الفلوجة	خاص

د. ياسين حميد بدع المحمدي / م. صبحي احمد مخلف  
واقع القطاع الصناعي في محافظة الأنبار وآفاقه المستقبلية(دراسة تحليلية مقارنة للمدة ١٩٦٠-٢٠٠٧)

٢٢	شركة الأريج للشامبو والعمور	الفلوجة	خاص
٢٣	شركة العلمين لصناعة الصابون	الفلوجة	خاص
٢٤	شركة الكوثر للمنتجات الغذائية	الفلوجة	خاص
٢٥	مجزة دواجن الحلي	الفلوجة	خاص

المصدر:- جمهورية العراق - وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية الإحصاء الصناعي، نتائج الإحصاء الصناعي السنوي للمنشآت الصناعية في محافظة الأنبار لعام ٢٠٠٧، بيانات الحاسبة الالكترونية (غير منشورة).

٥- ضعف خدمات البنى التحتية (Infrastructure)، لاسيما قلة مصادر الطاقة الكهربائية وانعدامها في بعض المناطق ذات التركيز الصناعي في المحافظة كقضائي الفلوجة، هيت والرمادي. إذ لازالت هذه المناطق وإلى الآن تعاني من نقص كبير في الطاقة الكهربائية المستلمة من الشبكة الوطنية والتي لا تسد متطلبات الأنشطة الصناعية، مما دفع أصحابها إلى الاعتماد على المولدات الخاصة (Generations) في توفير الحد الأدنى من الطاقة اللازمة. لكنها أيضاً لم تكن بكفاءة عالية، بسبب ارتفاع أسعار الوقود\*\*. الذي انعكس سلباً على ارتفاع تكاليف الإنتاج، ومن ثم ضعف الكفاءة الإنتاجية للأنشطة الصناعية وتوقف قسم من الوحدات عن الإنتاج كلياً أو جزئياً.

٦- انفتاح السوق المحلي للقطر عموماً والمحافظة على وجه التحديد للمنتجات الصناعية المستوردة من خارج القطر، والتي تنافس الإنتاج الصناعي المحلي من حيث الجودة والسعر. مما انعكس ذلك سلباً على تراجع مستوى الكفاءة الإنتاجية للأنشطة الصناعية في المحافظة.

وفيما يتعلق بتحديد الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في المحافظة مقارنة بمحافظات القطر الأخرى، وفقاً لمؤشر عدد المنشآت الصناعية والعاملين فيها خلال المدة ١٩٨١-٢٠٠٧. فيتضح من خلال معطيات الجدول رقم (٤)، ان المحافظة احتلت المرتبة التاسعة لعام ١٩٨١، والمرتبة الثالثة عشر لعام ٢٠٠٧ من حيث الأهمية وبمعدل تغير سلبي بلغ (-٢٩,٠٣%) خلال المدة ١٩٨١-٢٠٠٧، وفقاً لمؤشر عدد المنشآت الصناعية. كما احتلت المحافظة المرتبة العاشرة لسنة ١٩٨١، والمرتبة السادسة لعام ٢٠٠٧، من حيث الأهمية وبمعدل تغير بلغ (١١,٩٥%) خلال المدة ١٩٨١-٢٠٠٧، وفقاً لمؤشر عدد العاملين.

وهذه المعطيات تشير بوضوح إلى ضعف أهمية القطاع الصناعي في المحافظة مقارنة بمناطق أخرى من القطر اقل أهمية منها، لاسيما محافظات بابل، كربلاء، ميسان واربيل.. الخ، من حيث حجم المؤهلات التنموية المتاحة فيها. اذ يتوافر في المحافظة العديد من الخامات المعدنية اللافلزية ومؤهلات تنموية أخرى تشكل عوامل جذب موقعية لأنشطة صناعية عديدة، لكنها لا زالت غير مستثمرة صناعياً.

د. ياسين حميد بدع المحمدي / م. صبحي احمد مخلف  
واقع القطاع الصناعي في محافظة الأنبار وآفاقه المستقبلية (دراسة تحليلية مقارنة للمدة ١٩٦٠-٢٠٠٧)

### جدول رقم (٤)

تطور الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في محافظة الأنبار مقارنة بمحافظات  
القطر وفقاً لمؤشر عدد المنشآت الصناعية والعاملين فيها للمدة ١٩٨١-٢٠٠٧

المحافظات	٢٠٠٧			١٩٨١			نسبة التغير	٢٠٠٧			١٩٨١		
	المرتبة	%	عدد العاملين	المرتبة	%	عدد العاملين		المرتبة	%	عدد المنشآت	المرتبة	%	عدد المنشآت
نيوى	٤	٨,٢٧	١٦٠٢٠	٣	٧,٠١	١٢٠٩٩	٤٢,٥٧-	٣	٩,١٣	٥٨	٣	٧,١٤	١٠١
صلاح الدين	٥	٥,٢٧	١٠٢١٠	١٢	١,٨٧	٣٢٢٣	٧,٦٩-	١٧	١,٨٩	١٢	١٤	٠,٩٢	١٣
كركوك	١٣	١,٩٢	٣٧٢٢	١٦	١,٢٩	٢٢١٦	٣٨,٨٨-	١٣	٣,٤٦	٢٢	٧	٢,٥٥	٣٦
ديالى	١٧	٠,٦٣	١٢٣٥	١١	١,٩٨	٣٤١٢	٥٩,٦١-	١٤	٣,٣١	٢١	٥	٣,٦٨	٥٢
بغداد	١	٣٦,٥	٧٠٧١٠	١	٤٩,٦٨	٨٥٥٩٧	٨٥,٠١-	١	١٨,٤٣	١١٧	١	٥٥,٢٤	٧٨١
الأنبار	٦	٣,٩٨	٧٧١٦	١٠	٢,٠٤	٣٥١٥	٢٩,٠٣-	١٣	٣,٧٨	٢٤	٩	٢,١٩	٣١
بابل	٢	١٢,٦٧	٢٤٥٤٨	٤	٦,٧١	١١٥٦٠	٤٨,٢٧-	٧	٤,٧٢	٣٠	٤	٤,١٠	٥٨
كربلاء	١٤	١,٧٤	٣٣٨٩	١٣	١,٧٨	٣٠٥٩	١٠,٣٤	٦	٥,٠٤	٣٢	١٠	٢,٠٥	٢٩
التنجف	٩	٣,٣١	٦٤١١	١٥	١,٣٨	٢٣٨٥	٤٠,٧٤-	١٦	٢,٥٢	١٦	١١	١,٩١	٢٧
القادسية	١٢	١,٩٧	٣٨٢٧	٩	٢,٤٦	٤٢٤٣	٥,٨٨	١٥	٢,٨٣	١٨	١٢	١,٢٠	١٧
المتن	١٠	٢,٠٩	٤٠٦٢	١٧	١,١٩	٢٠٤٥	١٠٠	١٠	٤,١	٢٦	١٤	٠,٩٢	١٣
ذي قار	٨	٣,٤٢	٦٦٣٢	١٤	١,٤١	٢٤٢٨	٥٠	٨	٣,٣١	٢١	١٣	٠,٩٩	١٤
واسط	٧	٣,٦٠	٦٩٨٧	٧	٢,٦٩	٤٦٢٨	٧٨,٥٧	١١	٣,٩٤	٢٥	١٣	٠,٩٩	١٤
ميسان	١٥	١,٥١	٢٩٣٩	٥	٣,٣٢	٥٧١٥	١٠٠	٢	١٠,٠٨	٦٤	٨	٢,٢٦	٣٢
البصرة	٣	٩,٤٩	١٨٣٩٣	٢	٨,٩٩	١٥٤٨٦	٧٣,٧٨-	٩	٤,٢٥	٢٧	٢	٧,٢٨	١٠٣
دهوك	١٨	٠,٣٥	٦٨٦	١٨	٠,٣٦	٦٤٢	٢٢٨,٥٧	١٢	٣,٦٢	٢٣	١٥	٠,٥٠	٧
أربيل	١٦	١,١٠	٢١٤٤	٨	٢,٦١	٤٤٨٨	٢٣,٩١	٤	٨,٩٨	٥٧	٦	٣,٢٥	٤٦
سليمانية	١١	٢,٠٨	٤٠٤٦	٦	٣,٢٢	٥٥٤٢	٥	٥	٦,٦١	٤٢	٦	٢,٨١	٤٠
المجموع		%١٠٠	١٩٣٦٧٧		%١٠٠	١٧٢٢٨٣	٥٥,٠٩-		%١٠٠	٦٣٥		%١٠٠	١٤١٤

المصدر:- أعد الجدول بالاعتماد على :-

-AL- Hadithi, Hassan M. Ali. "Patterns and Policies of Industrial Location in Iraq 1960-1985". Un Published Ph. D. thesis, central School of Planning and Statistics in Warsaw, 1988. Table 24, P.248.

- جمهورية العراق - وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية الإحصاء الصناعي، نتائج الإحصاء الصناعي السنوي للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة الأنبار والقطر للمدة ١٩٦٠-٢٠٠٧، بيانات الحاسبة الالكترونية (غير منشورة).

- الدراسة الميدانية للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة الأنبار خلال شهري ت ١، ت ٢، لعام ٢٠٠٨.



٢-١... تحليل اتجاهات التوطن لهيكل القطاع الصناعي في محافظة الأنبار حسب الملكية للمدة ١٩٦٠-٢٠٠٧.

اشتمل هذا المبحث على تحليل الخصائص الجغرافية والاقتصادية لتوطن النشاط الصناعي التحويلي في محافظة الأنبار حسب الملكية (قطاع عام، قطاع مختلط، قطاع تعاوني، قطاع خاص)، وفق مؤشر عدد المنشآت الصناعية والعاملين فيها، بالإضافة إلى القيمة المضافة المتحققة للقطاع الصناعي خلال المدة ١٩٦٠-٢٠٠٧. بهدف تحديد وزن كل قطاع وأهميته كل قطاع ضمن الهيكل الصناعي لمحافظة الأنبار، وما هي طبيعة الفلسفة الاقتصادية المتبعة في توقيع المشاريع الصناعية، وانعكاسات ذلك على توجهات تحقيق التنمية المكانية المتوازنة نسبياً في المحافظة. بالإضافة إلى تحديد مستوى الكفاءة الاقتصادية لكل قطاع صناعي وفقاً لمؤشر حجم الاستخدام الصناعي والقيمة المضافة (Value added) المتحققة، ومدى أهمية ذلك في تعزيز فرص تحقيق التنمية المكانية (Spatial development). لذلك، ومن خلال تحليل معطيات الجدول رقم (٥) يتضح لنا ما يأتي:-

أولاً:- تتركز الأهمية الاقتصادية للهيكل الصناعي (Industrial Structure) في المحافظة بشكل رئيس ضمن القطاع الصناعي العام والخاص، مقابل ضعف أهمية القطاع المختلط والتعاوني في المحافظة.

ثانياً:- ارتفاع الأهمية النسبية للقطاع العام ضمن الهيكل الصناعي للمحافظة، مقارنة بالقطاعات الأخرى وفق مؤشر عدد المنشآت الصناعية، لاسيما خلال المدة ١٩٧٦-٢٠٠١، مقارنة بالسنوات ٢٠٠٥، ٢٠٠٧. على الرغم من إن المدة ١٩٩٦-٢٠٠١، قد شهدت انخفاضاً نسبياً في أهمية القطاع الصناعي العام

د. ياسين حميد بدع المحمدي / م. صبحي احمد مخلف  
واقع القطاع الصناعي في محافظة الأنبار وأفاقه المستقبلية(دراسة تحليلية مقارنة للمدة ١٩٦٠-٢٠٠٧)

---

مقارنة بالمدة ١٩٧٦-١٩٨١، بسبب الأحداث السياسية والاقتصادية والعسكرية خلال هذه المدة كما بينا ذلك مسبقاً التي انعكست سلباً على واقع القطاع الصناعي عموماً والقطاع العام على وجه التحديد. لكن على الرغم من ذلك، وبالمقارنة مع السنوات ١٩٩٦-٢٠٠٧، فقد ظل للقطاع الصناعي العام وزن وتأثير اقتصاديين كبيرين ضمن الهيكل الصناعي للمحافظة مقارنة مع القطاعات الأخرى. وهذا يتماشى مع السياسات التنموية والتشريعات الحكومية التي صدرت خلال المدة ١٩٦٠-١٩٨٠، التي ركزت على ضرورة نشر التصنيع (Industrialization)، ضمن المناطق المتخلفة من القطر عموماً ومحافظة الأنبار على وجه التحديد، من خلال إعطاء أولوية للقطاع الصناعي العام خلال هذه المرحلة، بعده القطاع الرائد في مجال تحقيق التنمية المكانية، وقد تبلور هذا التوجه من خلال إنشاء العديد من المشاريع الصناعية التابعة للقطاع العام، لاسيما تلك التي ارتبطت بتوافر المواد الخام الأولية محلياً، وتحقيق التنمية المكانية ضمن المناطق المتخلفة من المحافظة، كتوطن صناعة السمنت في القائم، كبيسة والفلوجة، وصناعة الزجاج والسيراميك في مدينة الرمادي، بالإضافة إلى مجمع الأسمدة الفوسفاتية في القائم.

د. ياسين حميد بدع المحمدي / م. صبحي احمد مخلف  
واقع القطاع الصناعي في محافظة الأنبار وآفاقه المستقبلية (دراسة تحليلية مقارنة للمدة ١٩٦٠-٢٠٠٧)

### جدول رقم (٥)

تحديد اتجاهات التوطن للقطاع الصناعي في محافظة الأنبار حسب الملكية للمدة ١٩٦٠-٢٠٠٧

السنوات	المؤشرات الصناعية	قطاع عام	%	قطاع مختلط	%	قطاع تعاوني	%	قطاع خاص	%	المجموع الكلي
١٩٦٠	عدد المنشآت	-	-	-	-	-	-	٣	١٠٠	%١٠٠
	عدد العاملين	-	-	-	-	-	-	١٢٨	١٠٠	%١٠٠
١٩٧٦	عدد المنشآت	٨	٥٧	-	-	-	-	٦	٤٣	%١٠٠
	عدد العاملين	١٨٣٦	٨٨	-	-	-	-	٢٥٦	١٢	%١٠٠
١٩٨١	عدد المنشآت	٢٤	٧٧	-	-	-	-	٧	٢٣	%١٠٠
	عدد العاملين	٣٣٨٠	٩٦	-	-	-	-	١٣٥	٤	%١٠٠
١٩٩٦	عدد المنشآت	٧	٤٧	٢	١٣	-	-	٦	٤٠	%١٠٠
	عدد العاملين	٥٩٧٥	٩٣	٣٢٠	٥	-	-	١٦٠	٢	%١٠٠
١٩٩٩	عدد المنشآت	١١	٤٨	٢	٩	١	٤	٩	٣٩	%١٠٠
	عدد العاملين	٦٥٧٢	٩١,٥	٣٠,٩	٤,٣	١١	٠,٢	٢٨٨	٤	%١٠٠
٢٠٠١	عدد المنشآت	١٢	٣٥	٢	٦	١	٣	١٩	٥٦	%١٠٠
	عدد العاملين	٧٧٩٢	٩٠,٤	٢٨٨	٣,٣	١٩	٠,٢	٥٢٠	٦	%١٠٠
٢٠٠٥	عدد المنشآت	٣	١٠٠	-	-	-	-	-	-	%١٠٠
	عدد العاملين	٢٤٤٩	١٠٠	-	-	-	-	-	-	%١٠٠
٢٠٠٧	عدد المنشآت	٤	١٧	٢	٩	-	-	١٧	٧٤	%١٠٠
	عدد العاملين	٦٧٣٢	٨٧	١٤٨	٢	-	-	٨٣٦	١١	%١٠٠

المصدر:- أعد الجدول بالاعتماد على :-

- AL- Hadithi, Hassan M. Ali. "Patterns and Policies of industrial location in Iraq 1960-1985". Un Published ph. D. Thesis, central school of planning and statistics in Warsaw, 1988. Table 23, PP. 240-241, Table 24, P.248

- جمهورية العراق - وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية الإحصاء الصناعي، نتائج الإحصاء الصناعي السنوي للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة الأنبار للمدة ١٩٦٠-٢٠٠٧، بيانات الحاسبة الالكترونية (غير منشورة).

- الدراسة الميدانية للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة الأنبار خلال شهري ت ١، ت ٢، لعام ٢٠٠٨.

ثالثاً:- تراجع أهمية القطاع الصناعي العام وبشكل كبير ضمن الهيكل الصناعي للمحافظة خلال المدة ٢٠٠١-٢٠٠٧، وفقاً لمؤشر عدد المنشآت الصناعية، بسبب ضعف الدعم الحكومي لمؤسسات القطاع العام، لاسيما بعد احتلال العراق، وتغير الفلسفة الاقتصادية للحكومة بتوجهها نحو تطبيق نظام الخصخصة لمؤسسات القطاع العام. مما أدى ذلك إلى توقف العديد منها عن العمل كلياً أو جزئياً، ومن ثم تراجع أهمية القطاع العام مقابل ارتفاع أهمية القطاع الخاص ضمن الهيكل الصناعي للمحافظة. وهذا سينعكس من الناحية التنموية سينعكس سلباً على إمكانية تحقيق التنمية المكانية ضمن المناطق المتخلفة من المحافظة والتي تتوافر فيها مؤهلات تنموية لا زالت غير مستثمرة صناعياً، لأن أنشطة القطاع الخاص لا تمتلك القدرة على تحقيق ذلك، بالإضافة إلى إنها تتجه دائماً للتوطن ضمن مناطق التركيز الصناعي للاستفادة من المزايا الموقعية المتحققة التي تسهم في خفض تكاليف الإنتاج وزيادة الأرباح المتحققة. مما ينعكس ذلك سلباً على زيادة الهوة الانمائية (Development Gap) بين مناطق التركيز الصناعي المتمثلة بأقضية الفلوجة، هيت والرمادي، والمناطق المتخلفة صناعياً والمتمثلة بأقضية الرطبة، عنه، حديثة، وراوة.

رابعاً:- تفوق أهمية القطاع الصناعي العام على القطاعات الأخرى ضمن الهيكل الصناعي للمحافظة وفقاً لمؤشر حجم الاستخدام الصناعي من القوى العاملة خلال المدة ١٩٧٦-٢٠٠٧. ويعزى ذلك، إلى أن معظم منشآت القطاع العام هي أنشطة صناعية كبيرة تمتاز بكثافة حجم الاستخدام الصناعي من القوى العاملة فيها. مقابل انخفاض الأهمية النسبية للقطاع الخاص بشكل كبير، لكون معظم مؤسساته الصناعية صغيرة الحجم ذات طابع استهلاكي ولا تتطلب أعداد كبيرة من القوى

العامة. وهذا يفسر لنا مدى أهمية القطاع العام اقتصادياً في تعزيز فرص تطوير مستويات التنمية المكانية في المحافظة، من خلال قدرته على تحقيق الاستغلال الأمثل للمؤهلات التنموية المتاحة وخلق فرص عمل تسهم في امتصاص الفائض من القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية الأخرى بالإضافة إلى تنويع مصادر الدخل المتحقق للإقليم، لاسيما ان معظم أنشطة القطاع الصناعي العام في المحافظة هي ذات طابع إنتاجي (تصديرى) كصناعة السمنت والأسمدة الفوسفاتية. وفيما يتعلق بتحديد الأهمية الاقتصادية للنشاط الصناعي في المحافظة وفقاً لمؤشر القيمة المضافة (Value added) المتحققة للقطاع الصناعي. فيتضح من خلال معطيات الجدول رقم (٦)، ارتفاع الأهمية الاقتصادية للقطاع العام بشكل كبير مقابل انخفاض أهمية القطاعات الأخرى ضمن الهيكل الصناعي للمحافظة خلال المدة ١٩٧٦-٢٠٠٥. وهذا ما يعزز من أهمية هذا القطاع في تطوير مستويات التنمية المكانية، لاسيما وان مؤشر القيمة المضافة يُعد من أفضل المعايير الاقتصادية التي تحدد مستوى الكفاءة الإنتاجية لأي نشاط صناعى. مما يتطلب ذلك - في ضوء التوجهات التنموية المستقبلية - ضرورة اعتماد ستراتيجيات تنموية تسهم في تطوير هذا القطاع الحيوى، بعده القطاع الرائد في مجال تنمية المناطق المتخلفة من المحافظة والتي تتوافر فيها مؤهلات تنموية لا زالت غير مستثمرة صناعياً، كما في قضاء الرطبة.

د. ياسين حميد بدع المحمدي / م. صبحي احمد مخلف  
واقع القطاع الصناعي في محافظة الأنبار وآفاقه المستقبلية (دراسة تحليلية مقارنة للمدة ١٩٦٠-٢٠٠٧)

### جدول رقم (٦)

تحديد اتجاهات التوطن للقطاع الصناعي في محافظة الأنبار (حسب الملكية) وفقاً

لمؤشر القيمة المضافة للمدة ١٩٦٠-٢٠٠٥

المجموع الكلي	القطاعات الصناعية								السنوات
	قطاع خاص		قطاع تعاوني		قطاع مختلط		قطاع عام		
	%	%	%	%	%	%	%	%	
٢٢٠٠٠	١٠٠	٢٢٠٠٠	-	-	-	-	-	-	١٩٦٠
٢٥١٠٠٠٠	١٠	٢٥٧٠٠٠	-	-	-	-	٩٠	٢٢٥٣٠٠٠	١٩٧٦
١٢٢٩٩٠٠٠	٥	٦٢٩٠٠٠	-	-	-	-	٩٥	١١٦٧٠٠٠٠	١٩٨١
٧٩٦٥١٤١٥٥	٥	٤٢٨٥٠٤٥١	-	-	٧	٥٥٥٠٧٣٧٣	٨٨	٦٩٨١٥٦٣٣١	١٩٩٦
٩٧٦٤٩٩٩٧٣٩	٣,٢٥	٣١٧٤٥٠٠٧٢	٠,٠٢	١٥٥١١٨٥	٢,٧	٢٧٢٩١٣٦٠٧	٩٣,٩٣	٩١٧٣٠٨٤٨٧٥	١٩٩٩
١٧٥٥٥٧٣٩٢٤٥	١١,٨	٢٠٦٣٠٠٤٠٢٦	-	(٤٨٠٤٣١-)	٢,٥	٤٣٩٩٦٨١١٠	٨٥,٧	١٥٠٥٣٢٤٧٥٤٠	٢٠٠١
١١٩٦٧٦٥٧	-	-	-	-	-	-	%١٠٠	١١٩٦٧٦٥٧	٢٠٠٥

المصدر:- أعد الجدول بالاعتماد على :-

- AL- Hadithi, Hassan M. Ali. "Patterns and Policies of industrial location in Iraq 1960-1985". Un Published ph. D. Thesis, central school of planning and statistics in Warsaw, 1988. Table 23, PP. 240-241, Table 24, P.248

- جمهورية العراق - وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية الإحصاء الصناعي، نتائج الإحصاء الصناعي السنوي للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة الأنبار للمدة ١٩٦٠-٢٠٠٧، بيانات الحاسبة الالكترونية (غير منشورة).

٣-١... التحليل الجغرافي لتطور اتجاهات التوطن لفروع الصناعة التحويلية وفقاً لمعيار عدد المنشآت الصناعية والعاملين فيها في محافظة الأنبار للمدة ١٩٩٦-٢٠٠٧ .

تضمن هذا المبحث عرض طبيعة مكونات هيكل النشاط الصناعي التحويلي وتحليلها في محافظة الأنبار خلال المدة ١٩٩٦-٢٠٠٧، بهدف إبراز الخصائص الجغرافية والاقتصادية للفروع الصناعية المتوطنة في المحافظة، لاسيما فيما يتعلق ب:-

- ١- تحديد طبيعة الأنشطة الصناعية المتوطنة في المحافظة.
- ٢- تحديد مستوى توطن وتطور فروع النشاط الصناعي التحويلي وتطوره في المحافظة خلال المدة ١٩٩٦-٢٠٠٧. والعوامل المسؤولة عن ذلك. لاسيما ان هذه المرحلة من تاريخ العراق كما بينا ذلك مسبقاً، لها خصوصية من ناحية تطور الأحداث السياسية والاقتصادية والعسكرية..الخ. التي كان لها تأثيراً سلبياً مباشراً على جميع القطاعات الاقتصادية، لاسيما القطاع الصناعي في القطر عموماً ومحافظة الأنبار على وجه التحديد.
- ٣- بيان وزن كل فرع صناعي وأهميته ضمن هيكل النشاط الصناعي التحويلي في المحافظة، وفق مؤشر عدد المنشآت الصناعية والعاملين فيها خلال المدة ١٩٩٦-٢٠٠٧.

وفي ضوء ما تم الإشارة إليه، ومن خلال تحليل نتائج معطيات الجدول رقم (٧)، فإنه يمكن أن نبين الحقائق الآتية:-

أولاً:- وجود تذبذب واضح في مستوى توطن فروع النشاط الصناعي التحويلي في محافظة الأنبار، لاسيما بالنسبة لفرعي الصناعات النسيجية والخشبية.

إذ يتضح أن القطاع الصناعي في المحافظة اشتمل سنة ١٩٩٦ على ثلاثة فروع صناعية فقط، تمثلت بفرع الصناعات الغذائية، الصناعات الكيماوية والصناعات الإنشائية. ويعزى هذا التراجع في طبيعة مكونات القطاع الصناعي في المحافظة خلال هذه المدة بشكل رئيس، إلى الاعتبارات الآتية:-

١- فرض الحصار الاقتصادي الشامل من قبل ما يسمى بمجلس الأمن

الدولي، والعدوان العسكري على العراق عام ١٩٩١، مما نتج عنه

آثاراً سلبية تمثلت بالآتي:

أ- التدمير الذي تعرضت له معظم المنشآت الصناعية الكبيرة، لاسيما منشآت القطاع الصناعي العام.

ب- نقص القوى العاملة الماهرة لاسيما الأجنبية، بالإضافة إلى نقص قطع الغيار اللازمة والمواد الخام المستوردة، وصعوبة الحصول عليها عن طريق الاستيراد من الخارج.

ت- تراجع مستوى الكفاءة الإنتاجية للأنشطة الصناعية.

٢- ضعف الاستثمار الصناعي الخاص خلال هذه المرحلة، بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، لاسيما المشكلات الاقتصادية التي اخذ القطر يعاني منها، كمشكلة التضخم في الأسعار. مما أدى ذلك إلى ضعف ثقة المستثمر بالافتصاد العراقي.

٣- ضعف الدعم الحكومي لمؤسسات القطاع الصناعي العام، فضلاً عن غياب عنصر التخطيط الصناعي مع انتشار الفساد الإداري.

انعكست هذه العوامل مجتمعة سلباً على ضعف الكفاءة الاقتصادية ( Economic efficiency) للأنشطة الصناعية، وتوقف العديد منها عن الإنتاج كلياً أو جزئياً.



د. ياسين حميد بدع المحمدي / م. صبحي احمد مخلف  
واقع القطاع الصناعي في محافظة الأنبار وآفاقه المستقبلية (دراسة تحليلية مقارنة للمدة ١٩٦٠-٢٠٠٧)

مما أدى ذلك إلى تقليص حجم المنشآت الصناعية الكبيرة والعاملين فيها خلال العام  
١٩٩٦.

### جدول رقم (٧)

تحديد اتجاهات توطن فروع النشاط الصناعي التحويلي في محافظة الأنبار للمدة

١٩٩٦-٢٠٠٧

الفروع الصناعية	١٩٩٦				٢٠٠١				٢٠٠٧						
	عدد المنشآت	%	عدد العاملين	%	معدل الأهمية %	عدد المنشآت	%	عدد العاملين	%	معدل الأهمية %	عدد المنشآت	%	عدد العاملين	%	
الصناعات الغذائية	٣	٢٠	١٠٢	١,٥	١٠,٧٥	٩	٢٦,٥	٣١١	٣,٦	١٥,٠٥	٩	٣٧,٥	٤٠,٢	٥,٢	٢١,٤
الصناعات النسيجية	-	-	-	-	-	٥	١٤,٧	١٢٥	١,٤	٨,٠٥	-	-	-	-	-
الصناعات الخشبية	-	-	-	-	-	١	٢,٩	٢٦	٠,٣	١,٦	-	-	-	-	-
الصناعات الكيميائية	٤	٢٦,٧	٢٩٦٣	٤٦	٣٦,٣٥	٤	١١,٨	٣٤٤٤	٤٠	٢٥,٩	٣	١٢,٥	٤٠,٥٢	٥٢,٥	٣٢,٥
الصناعات الإشائية	٨	٥٣,٣	٣٣٩٠	٥٢,٥	٥٢,٩	١٥	٤٤,١	٤٧١٣	٥٤,٧	٤٩,٤	١٢	٥٠	٣٢٦٢	٤٢,٣	٤٦,١
المجموع	١٥	١٠٠%	٦٤٥٥	١٠٠%	٣٤	١٠٠%	٨٦١٩	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	٢٤	١٠٠%	٧٧١٦	١٠٠%	١٠٠%

المصدر:- أعد الجدول بالاعتماد على :-

- جمهورية العراق - وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية الإحصاء

الصناعي، نتائج الإحصاء الصناعي السنوي للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة

الأنبار للمدة ١٩٩٦-٢٠٠٧. بيانات الحاسبة الالكترونية. (غير منشورة).

- الدراسة الميدانية للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة الأنبار خلال شهري ت١، ت٢ لعام

٢٠٠٨.

ثانياً:- يتضح من الجدول رقم (٧) أن القطاع الصناعي في المحافظة شهد تطوراً ملحوظاً في مستوى توطن الأنشطة الصناعية لسنة ٢٠٠١، مقارنة بسنة ١٩٩٦. لاسيما وأنه تضمن خمسة فروع صناعية تمثلت بفرعي الصناعات النسيجية والخشبية، بالإضافة إلى فروع الصناعات الغذائية، الصناعات الكيماوية والصناعات الإنشائية. وهذا التطور في مستوى التوطن الصناعي في المحافظة، إنما يعزى أساساً إلى حالة الاستقرار النسبي (سياسياً واقتصادياً) الذي شهده القطر خلال سنة ٢٠٠١، مقارنة بالمرحلة السابقة. والذي أسهم في الانفتاح الاقتصادي التدريجي للاقتصاد العراقي نحو العالم لاسيما البلدان العربية المجاورة. مما نتج عنه تطور ايجابي في نمو الأنشطة الصناعية التي ارتفع عددها من (١٥) منشأة صناعية لعام ١٩٩٦ ليصل العدد إلى (٣٤) منشأة صناعية لعام ٢٠٠١، وبمعدل نمو سنوي بلغ (١٧,٧٨%). كما ارتفع حجم الاستخدام الصناعي من القوى العاملة من (٦٤٥٥) عامل لعام ١٩٩٦، ليصل العدد إلى (٨٦١٩) عامل لعام ٢٠٠١. وبمعدل نمو سنوي بلغ (٥,٩٥%).

لكن خلال سنة ٢٠٠٧، شهد القطاع الصناعي في المحافظة تدهوراً واضحاً، تمثل في تراجع مستوى توطن الأنشطة الصناعية التي اقتصرت على ثلاث فروع صناعية فقط. تمثلت بفرع الصناعات الغذائية، الصناعات الكيماوية والصناعات الإنشائية. أي بمستوى توطن النشاط الصناعي لعام ١٩٩٦ نفسه في المحافظة. وقد صاحب ذلك تراجع سلبي أيضاً في عدد المنشآت الصناعية والعاملين فيها. إذ تراجع العدد من (٣٤) منشأة صناعية لسنة ٢٠٠١، إلى (٢٤) منشأة صناعية لعام ٢٠٠٧. وبمعدل نمو سلبي بلغ (-٣,١١%). كما انخفض حجم الاستخدام الصناعي من القوى العاملة من (٨٦١٩) لعام ٢٠٠١، إلى (٧٧١٦)

عاملاً لعام ٢٠٠٧، وبمعدل نمو سلبي بلغ (-١%). ويعزى هذا التراجع السلبي في مؤشرات توطن الأنشطة الصناعية في المحافظة إلى خصوصية هذه المرحلة من تاريخ العراق التي شهدت أحداث سياسية، اقتصادية وعسكرية خطيرة بسبب الاحتلال الأمريكي للعراق منذ نيسان ٢٠٠٣. إذ انعكست هذه الأحداث سلباً على كافة مجالات الحياة، لاسيما القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الصناعي على مستوى القطر عموماً ومحافظة الأنبار على وجه التحديد وفق الاعتبارات الآتية:-  
أولاً:- التدمير الذي تعرضت له معظم المنشآت الصناعية، لاسيما الكبيرة منها، بسبب العمليات العسكرية لجيوش الاحتلال الأمريكي، وتعرض العديد منها لعمليات السرقة والتدمير بعد احتلال العراق، مما أدى ذلك إلى توقفها عن الإنتاج كلياً أو جزئياً.

ثانياً:- تدمير خدمات البنى الارتكازية على مستوى القطر عموماً ومحافظة الأنبار على وجه التحديد بسبب الاحتلال الأمريكي، والعمليات العسكرية التي قامت بها القوات المحتلة والحكومية في معظم مدن المحافظة، والتي انعكس سلباً على واقع خدمات البنى الارتكازية، لاسيما الطاقة الكهربائية وضعف كفاءة خدمات النقل.

ثالثاً:- إهمال القطاع الصناعي عموماً والقطاع العام على وجه التحديد من قبل المسؤولين في المحافظة رغم كونه يشكل قاعدة أساسية في تطوير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي، لاسيما ضمن المناطق المتخلفة من المحافظة.

رابعاً:- ضعف الدعم الحكومي لمؤسسات القطاع العام، بسبب التغيير في الفلسفة الاقتصادية، من خلال التوجه نحو تطبيق نظام الخصخصة لمؤسسات القطاع العام. مما أسهم ذلك في صعوبة توفير متطلبات هذه الأنشطة من المواد

الخام أو قطع الغيار المستوردة، ومن ثم ضعف كفاءتها الاقتصادية وعدم قدرتها على العمل بكامل طاقتها الإنتاجية.

خامساً:- الانفتاح الكبير للأسواق المحلية على المنتجات الصناعية المستوردة بعد احتلال العراق، أثر بشكل سلبي على الإنتاج الصناعي المحلي، بسبب ارتفاع تكاليف إنتاجية وعدم قدرته على منافسة المنتجات المستوردة من حيث الجودة والأسعار، مما انعكس ذلك سلباً على تراجع مستوى الإنتاج الصناعي المحلي.

سادساً:- غياب عنصر التخطيط الصناعي، وعدم وجود سياسات تنموية تسهم في تطوير القطاع الصناعي، بالإضافة إلى انتشار الفساد الإداري الذي تعاضم أثره في كافة مجالات الحياة لاسيما القطاع الصناعي.

سابعاً:- استمرار تدهور الأوضاع الأمنية في عموم القطر ومحافظة الأنبار على وجه التحديد، بسبب العمليات العسكرية للجيش المحتلة والحكومية في معظم مدن محافظة الأنبار ذات التركيز الصناعي الكبير، لاسيما أفضية الفلوجة، هيت والرمادي. مما نتج عن ذلك تدمير العديد من المؤسسات الصناعية وتوقف قسم منها عن الإنتاج وانتقال قسم منها إلى خارج مراكز المدن\*\*\*. بسبب محاصرة هذه المدن وصعوبة عمليات التسويق أو توفير المواد الخام، لاسيما تلك التي تجلب من محافظات أخرى أو من خارج القطر.

ثامناً:- تدهور الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) في القطر عمومًا ومحافظة الأنبار على وجه التحديد. لاسيما فيما يتعلق بتراجع مساحة الأراضي المزروعة من (٤٧٦٠٤٨ دونم) لعام ٢٠٠٠، إلى (٣٦٣٨١٠ دونم) لعام ٢٠٠٦<sup>(٤)</sup>. بالإضافة إلى تراجع إنتاجية المحاصيل الزراعية لاسيما الصناعية منها.

وفيما يتعلق بتحديد أهمية كل فرع صناعي ضمن هيكل القطاع الصناعي لمحافظة الأنبار وفق معدل الأهمية النسبية لمؤشر عدد المنشآت الصناعية والعاملين فيها خلال المدة ١٩٩٦-٢٠٠٧. فيتضح من الجدول رقم (٧) ان فرع الصناعات الإنشائية احتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية لكافة السنوات. وهذا ما يشير إلى ان لهذه الصناعات وزناً وتأثيراً كبيرين في الهيكل الاقتصادي للقطاع الصناعي في المحافظة، لاسيما وان معظم هذه الصناعات هي أنشطة كبيرة تابعة للقطاع العام وذات طابع إنتاجي (تصديري)، كصناعة السمنت بأنواعه، بالإضافة إلى كونها تعتمد في توطنها على مواد خام محلية، وتمتاز بكثافة حجم الاستخدام الصناعي من القوى العاملة فيها، مما زاد ذلك من أهميتها الاقتصادية مقارنة بالفروع الصناعية الأخرى، كما مبين في الشكل رقم (١).

٤-١... التحليل الجغرافي لتطور اتجاهات التوطن لهيكل القطاع الصناعي حسب الأنشطة الصناعية المتوطنة في محافظة الأنبار لعام ٢٠٠٧.

تضمن هذا المبحث عرض وتحليل واقع الأنشطة الصناعية التي اشتمل عليها كل فرع صناعي ضمن هيكل القطاع الصناعي في محافظة الأنبار لعام ٢٠٠٧. بهدف الإسهام في تحديد أهمية الأنشطة الصناعية التي اشتمل عليها كل فرع صناعي في المحافظة، وكما يأتي:-

أولاً:- الصناعات الإنشائية.

احتلت المرتبة الأولى بمعدل أهمية بلغ (٤٦,١%) لعام ٢٠٠٧ وفق معطيات الجدول رقم (٧). وتضمنت (١٢) منشأة صناعية كبيرة، وبنسبة (٥٠%) من إجمالي عدد المنشآت الصناعية الكبيرة العاملة، التي استحوذت على (٣٢٦٢)

د. ياسين حميد بدع المحمدي / م. صبحي احمد مخلف  
واقع القطاع الصناعي في محافظة الأنبار وآفاقه المستقبلية (دراسة تحليلية مقارنة للمدة ١٩٦٠-٢٠٠٧)

عامل وبنسبة (٤٢,٣%) من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي في المحافظة لعام ٢٠٠٧. كما مبين في الجدول رقم (٨).

### جدول رقم (٨)

المنشآت الصناعية التابعة للصناعات الإنشائية في محافظة الأنبار لعام ٢٠٠٧

ت	اسم المنشآت الصناعية	القطاع	عدد العاملين	مصدر تجهيز المواد الخام
١.	شركة الفلوجة لإنتاج المواد الإنشائية	مختلط	٧٣	محلي/ أجنبي
٢.	شركة المواد الإنشائية الحديثة	مختلط	٧٥	محلي/ أجنبي
٣.	معمل بلوك الرعد	خاص	١٠	محلي
٤.	شركة الجبس العراقية المحدودة	خاص	٥٥	محلي
٥.	معمل جص الفلوجة	خاص	٧	محلي
٦.	الشركة العامة لصناعة الحراريات	عام	١١٣	محلي
٧.	معمل سمنت كبيسة	عام	١٦٦٧	محلي
٨.	معمل جبس الأهلية	خاص	٧٨	محلي
٩.	معمل سمنت القائم	عام	٩٧٠	محلي
١٠.	معمل سمنت الفلوجة	عام	١٢٠	محلي
١١.	الشركة الأهلية للصناعات الجبسية المحدودة	خاص	٧٩	محلي
١٢.	معمل التوفيق للكتل الكونكريتية	خاص	١٥	محلي
	المجموع		٣٢٦٢	

المصدر:- أعد الجدول بالاعتماد على :-

- جمهورية العراق - وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية الإحصاء الصناعي، نتائج الإحصاء الصناعي السنوي للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة الأنبار لعام ٢٠٠٧. بيانات الحاسبة الالكترونية (غير منشورة).
- الدراسة الميدانية للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة الأنبار خلال شهري ت ١، ت ٢، لعام ٢٠٠٨.

إذ يتضح من الجدول ما يأتي:-

١- وجود تركيز قطاعي واضح للمنشآت الصناعية ضمن القطاع الصناعي الخاص الذي استحوذ لوحده على (٥٠%) من إجمالي عدد المنشآت الصناعية، مقارنة بالقطاع العام الذي استحوذ على (٣٣%) من إجمالي عدد المنشآت الصناعية التي تمثلت ضمن صناعة السمنت، لاسيما معمل سمنت القائم، معمل سمنت كبيسة ومعمل سمنت الفلوجة. بينما استحوذ القطاع المختلط على (١٧%) فقط.

٢- يلاحظ انه وفق مؤشر عدد العاملين، ان الأهمية الاقتصادية للصناعات الإنشائية تركزت ضمن القطاع الصناعي العام الذي استحوذ لوحدة على (٨٨%) من إجمالي العاملين في الصناعات الإنشائية، مقابل (١٢%) فقط ضمن القطاع الصناعي الخاص والمختلط. وهذا يعزى أساساً، إلى ان أنشطة القطاع الصناعي العام تمتاز بكثافة حجم الاستخدام الصناعي من القوى العاملة، لكونها أنشطة صناعية كبيرة ومعظمها ذات طابع إنتاجي (تصديري)، لاسيما صناعة السمنت، مما زاد ذلك من أهميتها، مقارنة بأنشطة القطاع الخاص والمختلط، لكونها أنشطة ذات طابع استهلاكي، لا تتطلب استخدام كثيف للقوى العاملة فيها.

وهذه المؤشرات تعزز وبشكل كبير الفرضية التي تؤكد على أهمية دور القطاع العام في تحقيق التنمية المكانية، من خلال إسهامه في تنويع فروع الإنتاج الصناعي وخلق فرص عمل مناسبة تسهم في استقطاب أعداد كبيرة من القوى العاملة بالإضافة إلى زيادة الدخل المتحقق للإقليم.

ومما ينبغي الإشارة إليه، ان استمرار توطن الصناعات الإنشائية ونموها في

محافظة الأنبار، إنما يعزى إلى عوامل عديدة تتمثل أهمها بالآتي:-

١-السياسات الحكومية (سياسة التخطيط المركزي في توقيع المشاريع الصناعية). التي أسهمت في توقيع العديد من المشاريع الصناعية في محافظة الأنبار، بهدف الاسهام في تمتيتها من خلال استغلال المؤهلات التنموية المتاحة فيها. لاسيما وان سياسة توقيع المشاريع الصناعية قد اعتمدت خلال المدة ما قبل عام ١٩٩٠ على مبدأ توقيع المشاريع الصناعية ضمن المناطق المتخلفة بهدف تمتيتها مع تحجيم التوطن ضمن المناطق الأخرى ذات التركيز الصناعي الكبير مثل بغداد، الموصل، البصرة. وقد كان لهذا التوجه تأثير كبير في توقيع مشاريع صناعية كبيرة في المحافظة، لاسيما صناعة السمنت التي تتمثل بمعمل سمنت القائم، معمل سمنت كبيسة ومعمل سمنت الفلوجة، فضلاً عن مشاريع صناعية أخرى.

٢- توافر المواد الخام الضرورية لتوطن الصناعات الإنشائية في المحافظة، لاسيما فيما يتعلق بخامات الجبس، الكلس، الحصى والرمال، رمال الزجاج.. الخ، كما مبين في الجدول رقم (٩). اذ أسهمت هذه الخامات في توطن العديد من الصناعات الإنشائية التي تتميز بها المحافظة، لاسيما صناعة السمنت بأنواعه المختلفة (الأبيض، العادي، المقاوم) بالإضافة إلى صناعة الزجاج والسيراميك والكاشي ومنتجات كونكريتية متنوعة.

توافر الأسواق الملائمة لتوطن وتطور الصناعات الإنشائية، كالسوق المحلي للمحافظة أو السوق الإقليمي للمحافظات الأخرى ومنها سوق العاصمة بغداد، لاسيما منتجات صناعة السمنت المتنوعة، أو منتجات صناعة الزجاج والسيراميك التي تتميز بها محافظة الأنبار عن باقي محافظات القطر.



د. ياسين حميد بدع المحمدي / م. صبحي احمد مخلف  
واقع القطاع الصناعي في محافظة الأنبار وآفاقه المستقبلية (دراسة تحليلية مقارنة للمدة ١٩٦٠-٢٠٠٧)

### جدول رقم (٩)

التوزيع الجغرافي للخامات والرواسب المعدنية اللافلزية واحتياطياتها في محافظة الأنبار

والقطر لعام ١٩٩٢

الرواسب	التوزيع الجغرافي	احتياطي المحافظة (مليون طن)	احتياطي القطر (مليون طن)	% من القطر
الكلس	الرطبة/ هيت/ رمادي	٥٥٤٣	٦٤٤٥	٨٦%
الجبس	حديثة/ هيت	٣٤	١٣٠	٢٦,٢%
رمال الزجاج (المرو)	الرطبة	٨٦	٨٦	١٠٠%
الحصى والرمال (مليون م <sup>٣</sup> )	القائم/ رطبة/ رمادي/ فلوحة	٢١,٨	٢١٩٦	١%
اطيان السمنت	رطبة/ هيت/ رمادي	١٤٨	٤٤٨	٣٣%
الكاؤولين	الرطبة	١٤٢٢,٥	١٤٢٢,٥	١٠٠%
الدولومايت	الرطبة/ الرمادي	١٤٢	٣٣٠	٤٣%

المصدر:- أعد الجدول بالاعتماد على :-

- جمهورية العراق - وزارة التخطيط - هيئة التخطيط الإقليمي، التوزيع المكاني للموارد المعدنية في القطر وأساليب تحقيق الاستغلال المتوازن للأرض، خطة دراسات الوزارة لعام ١٩٩٢، دراسة رقم (٩٦٦) أيلول ١٩٩٢، ص ١٢-٢٣. دراسة غير منشورة.
- دحام حنوش حمد الفهداوي، الهضبة الغربية في محافظة الأنبار، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب - جامعة بغداد - قسم الجغرافية، ١٩٩٦، صفحات مختلفة.

٤- توافر القوى العاملة اللازمة لسد متطلبات الأنشطة الصناعية من حيث الكم. إذ بلغ مجموع السكان النشطين اقتصادياً في المحافظة (٢٣٩١٠٨) نسمة وبنسبة (٢٣,٣٥%) من المجموع الكلي للسكان البالغ (١٠٢٣٧٣٦) نسمة، وبلغ عدد العاملين في النشاط الصناعي (١٠٩٩١) عامل وبنسبة (٤,٥٩%) فقط من مجموع السكان النشطين اقتصادياً في المحافظة لعام ١٩٩٧<sup>(٥)</sup>. أما عدد العاملين في الصناعات الإنشائية الكبيرة، فقد بلغ (٢٤٤٧) عاملاً، وبنسبة (١%) فقط من مجموع السكان النشطين اقتصادياً، وبنسبة (٢٢,٢٦%) من مجموع العاملين في النشاط الصناعي لعام ١٩٩٧<sup>(٦)</sup>.

٥- توافر طرق ووسائل النقل الملائمة لتوطن الصناعات الإنشائية. مما أسهم ذلك في توطن العديد منها، كصناعة السمنت الأبيض في الفلوجة وصناعة الزجاج والسيراميك في مدينة الرمادي، بالإضافة إلى صناعة الكاشي والبلوك ومنتجات كونكريتية متنوعة، بعيداً عن مناطق تجهيز موادها الخام، وذلك لسهولة نقلها بتكاليف اقل من نقل منتجاتها النهائية للأسواق.

#### ثانياً: - الصناعات الكيماوية.

احتلت المرتبة الثانية بمعدل أهمية بلغ (٣٢,٥%) لعام ٢٠٠٧، وفقاً لمعطيات الجدول رقم (٧). وتضمنت ثلاث منشآت صناعية، بنسبة (١٢,٥%) من إجمالي عدد المنشآت الصناعية الكبيرة التي استحوذت على (٥٢,٥%) من إجمالي عدد العاملين في القطاع الصناعي لعام ٢٠٠٧. كما مبين في الجدول رقم (١٠). إذ يتضح من الجدول ان الأهمية الاقتصادية للصناعات الكيماوية وفقاً لمؤشر عدد العاملين تركزت بشكل رئيس ضمن القطاع العام الذي يتمثل بمعمل الأسمدة الفوسفاتية في القائم لاستحواذه على (٩٨,٣%) من إجمالي عدد العاملين في

د. ياسين حميد بدع المحمدي / م. صبحي احمد مخلف  
واقع القطاع الصناعي في محافظة الأنبار وآفاقه المستقبلية(دراسة تحليلية مقارنة للمدة ١٩٦٠-٢٠٠٧)

الصناعات الكيماوية، مقابل (١,٧%) فقط ضمن القطاع الخاص. ومما ساهم في توطن هذه الصناعات في محافظة الأنبار، لاسيما بالنسبة لصناعة الأسمدة الفوسفاتية، هو توافر المواد الخام محلياً التي تعتمد عليها هذه الصناعات والمتمثلة برواسب الفوسفات الموجودة ضمن منطقة عكاشات في القائم و H3 في الرطبة وباحتياطي بلغ (٥٢٣٠٠٠) مليون طن، وهو يمثل جميع احتياطي القطر<sup>(٧)</sup>. بالإضافة إلى توفر الأسواق الملائمة لمنتجات هذه الصناعات، والقوى العاملة اللازمة من حيث الكم التي تحتاج إليها هذه الصناعات.

### جدول رقم (١٠)

المنشآت الصناعية التابعة للصناعات الكيماوية في محافظة الأنبار لعام ٢٠٠٧

ت	اسم المنشآت الصناعية	القطاع	عدد العاملين	مصدر تجهيز المواد الخام
١	شركة أصباغ الزهور للمعاجين المحدودة	خاص	٢٩	أجنبي
٢	معمل أصباغ العراق	خاص	٤١	أجنبي
٣	معمل الأسمدة الفوسفاتية في القائم	عام	٣٩٨٢	محلي
	المجموع		٤٠٥٢	

المصدر:- أعد الجدول بالاعتماد على :-

- جمهورية العراق - وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية الإحصاء الصناعي، نتائج الإحصاء الصناعي السنوي للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة الأنبار لعام ٢٠٠٧. بيانات الحاسبة الالكترونية (غير منشورة).

- الدراسة الميدانية للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة الأنبار خلال شهري ت ١، ت ٢، لعام ٢٠٠٨.

د. ياسين حميد بدع المحمدي / م. صبحي احمد مخلف  
واقع القطاع الصناعي في محافظة الأنبار وآفاقه المستقبلية (دراسة تحليلية مقارنة للمدة ١٩٦٠-٢٠٠٧)

### ثالثاً:- الصناعات الغذائية.

احتلت المرتبة الثالثة بمعدل أهمية بلغ (٢١,٤%) لعام ٢٠٠٧، وفقاً لمعطيات الجدول رقم (٧). وتضمنت تسعة منشآت صناعية، بنسبة (٣٧,٥%) من إجمالي عدد المنشآت الصناعية الكبيرة التي استحوذت على (٥,٢%) من إجمالي عدد العاملين في القطاع الصناعي لعام ٢٠٠٧. كما مبين في الجدول رقم (١١).

### جدول رقم (١١)

المنشآت الصناعية التابعة للصناعات الغذائية في محافظة الأنبار لعام ٢٠٠٧

ت	اسم المنشآت الصناعية	القطاع	عدد العاملين	مصدر تجهيز المواد الخام
١	الشركة الفنية لإنتاج الأغذية	خاص	٣٥	محلي
٢	معمل مرطبات وألبان الأنبار	خاص	١٥	محلي/ أجنبي
٣	شركة القاسم لطحن الحبوب	خاص	٤٢	محلي/ أجنبي
٤	شركة الربيعي لطحن الحبوب	خاص	٤٥	محلي/ أجنبي
٥	معمل طحين العلمين	خاص	٥٠	محلي/ أجنبي
٦	شركة السنبله لصناعة الدقيق المحدودة	خاص	٥٥	محلي/ أجنبي
٧	شركة طيبة لطحن الحبوب المحدودة	خاص	٦٠	محلي/ أجنبي
٨	معمل الدوحة للمشروبات الغازية	خاص	٦٠	محلي/ أجنبي
٩	معمل هيت للمشروبات الغازية	خاص	٤٠	محلي/ أجنبي
	المجموع		٤٠٢	محلي/ أجنبي

المصدر:- أعد الجدول بالاعتماد على :-

- جمهورية العراق - وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية الإحصاء الصناعي، نتائج الإحصاء الصناعي السنوي للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة الأنبار لعام ٢٠٠٧. بيانات الحاسبة الالكترونية (غير منشورة).
- الدراسة الميدانية للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة الأنبار خلال شهري ت ١، ت ٢، لعام ٢٠٠٨.

ويتضح من الجدول، ان جميع الصناعات الغذائية في المحافظة تقع ضمن القطاع الصناعي الخاص، وتتميز بكونها ذات طابع استهلاكي من حيث الإنتاج الموجه لسد حاجة السوق المحلي، مع انخفاض حجم الاستخدام الصناعي من القوى العاملة، واعتمادها بشكل كبير على مواد خام مستوردة من خارج القطر، مما انعكس ذلك على ضعف أهميتها الاقتصادية، مقارنة بالصناعات الإنشائية والكيميائية ضمن الهيكل الصناعي لمحافظة الأنبار.

١-٥... تحليل التوزيع المكاني لتوطن فروع الصناعة التحويلية ضمن أفضية محافظة الأنبار لعام ٢٠٠٧.

تركزت مناقشات هذا المبحث على عرض وتحليل طبيعة التوزيع المكاني (spatial distribution) للأنشطة الصناعية ضمن أفضية محافظة الأنبار، بهدف بيان ما يأتي:-

١. هل التوطن الصناعي يمتاز بالتوزيع المكاني المتوازن نسبياً أم وجود تركيز كبير للأنشطة الصناعية ضمن مناطق محددة من المحافظة، وما انعكاسات ذلك على تباين مستويات التنمية المكانية.

٢. مدى فاعلية السياسات التنموية إن وجدت والتخطيط الصناعي في تحقيق التوزيع الأمثل للأنشطة الصناعية وزيادة مستوى كفاءتها.

٣. هل التوزيع المكاني للأنشطة الصناعية يتلائم مع متطلبات تحقيق التنمية المكانية المتوازنة نسبياً واستغلال المؤهلات التنموية المتاحة ضمن مناطق واسعة من المحافظة لازالت متخلفة صناعياً.

وللإجابة على هذه التساؤلات، وبالاعتماد على تحليل نتائج معطيات

الجدول رقم (١٢) والشكل رقم (٢) فإنه يمكن أن نبين ما يأتي:-

د. ياسين حميد بدع المحمدي / م. صبحي احمد مخلف  
واقع القطاع الصناعي في محافظة الأنبار وآفاقه المستقبلية(دراسة تحليلية مقارنة للمدة ٢٠٠٧-١٩٦٠)

### جدول رقم (١٢)

واقع التوطن الصناعي للمنشآت الصناعية الكبيرة ضمن أفضية محافظة الأنبار لعام

٢٠٠٧

المرتبة	معدل الأهمية	%	عدد العاملين	%	عدد المنشآت	القضاء
٢	٣٤	٩,٢	٧١٠	٥٨,٣	١٤	الفلوجة
٤	٧	١,٩	١٤٩	١٢,٥	٣	الرمادي
٣	٢٣	٢٤,٧	١٩٠٥	٢٠,٨	٥	هيت
١	٣٦	٦٤,٢	٤٩٥٢	٨,٣	٢	القائم
	%١٠٠	%١٠٠	٧٧١٦	%١٠٠	٢٤	المجموع

المصدر:- أعد الجدول بالاعتماد على :-

- جمهورية العراق- وزارة التخطيط- الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية الإحصاء الصناعي، نتائج الإحصاء الصناعي السنوي للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة الأنبار لعام ٢٠٠٧، بيانات الحاسبة الالكترونية (غير منشورة).
- الدراسة الميدانية للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة الأنبار خلال شهري ت١، ت٢، لعام ٢٠٠٨.

أولاً:- قضاء القائم.

احتل المرتبة الأولى بمعدل أهمية بلغ (٣٦%) لعام ٢٠٠٧، رغم أنه لا يضم سوى (٨,٣%) فقط من إجمالي عدد المنشآت الصناعية الكبيرة المتوتنة في المحافظة، لكنها امتازت بارتفاع حجم الاستخدام الصناعي من القوى العاملة وبنسبة (٦٤,٢%) من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي لمحافظة الأنبار، وذلك لكون جميع الأنشطة المتوتنة في القضاء كما مبين في الجدول رقم (١٣) هي أنشطة

د. ياسين حميد بدع المحمدي / م. صبحي احمد مخلف  
واقع القطاع الصناعي في محافظة الأنبار وآفاقه المستقبلية (دراسة تحليلية مقارنة للمدة ١٩٦٠-٢٠٠٧)

كبيرة ذات طابع إنتاجي (تصديري) تابعة للقطاع العام، وتعد من المشاريع الصناعية الحديثة التي تعتمد على تكنولوجيا متطورة مقارنة بالأنشطة الصناعية الأخرى في المحافظة، بالإضافة إلى كونها تعتمد على استخدام كثيف للقوى العاملة، مما ساهم ذلك في زيادة أهميتها الاقتصادية على مستوى القضاء والمحافظة، لاسيما بالنسبة لمعمل الأسمدة الفوسفاتية الذي استحوذ لوحده على (٥١,٦%) من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي لمحافظة الأنبار لعام ٢٠٠٧، فضلاً عن معمل سمنت القائم، وقد كان لتوافر المواد الخام محلياً، ودور السياسات الحكومية أثر كبير في توقيع هذه المشاريع الصناعية ضمن قضاء القائم بهدف تنمية المناطق المتخلفة صناعياً.

### جدول رقم (١٣)

#### الأنشطة الصناعية الكبيرة المتوطنة ضمن قضاء القائم لعام ٢٠٠٧

ت	اسم المنشأة الصناعية	الفرع الصناعي	عدد العاملين	% من القضاء	% من المحافظة
١.	معمل سمنت القائم	صناعة إنشائية	٩٧٠	١٩,٦%	١٢,٦%
٢.	معمل الأسمدة الفوسفاتية في القائم	صناعات كيميائية	٣٩٨٢	٨٠,٤%	٥١,٦%
	المجموع		٤٩٥٢	١٠٠%	٦٤,٢%

المصدر:- الدراسة الميدانية للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة الأنبار خلال شهري ت ١،

ت ٢ لعام ٢٠٠٨ .

د. ياسين حميد بدع المحمدي / م. صبحي احمد مخلف  
واقع القطاع الصناعي في محافظة الأنبار وآفاقه المستقبلية (دراسة تحليلية مقارنة للمدة ١٩٦٠-٢٠٠٧)

ثانياً:- قضاء الفلوجة.

احتل المرتبة الثانية بمعدل أهمية بلغ (٣٤%) لعام ٢٠٠٧. وتضمن القطاع الصناعي في القضاء الأنشطة الصناعية المبينة في الجدول رقم (١٤).

جدول رقم (١٤)

الأنشطة الصناعية الكبيرة المتوتنة ضمن قضاء الفلوجة لعام ٢٠٠٧

ت	اسم المنشآت الصناعية	الفرع الصناعي	عدد العاملين	% من القضاء	% من المحافظة
١.	الشركة الفنية لإنتاج الأغذية	صناعات غذائية	٣٥	٤,٩	٠,٥
٢.	معمل مرطبات وألبان الأنبار	صناعات غذائية	١٥	٢,١	٠,٢
٣.	شركة القاسم لطحن الحبوب	صناعات غذائية	٤٢	٥,٩	٠,٥
٤.	شركة الربيعي لطحن الحبوب	صناعات غذائية	٤٥	٦,٣	٠,٦
٥.	معمل طحين العلمين	صناعات غذائية	٥٠	٧	٠,٦
٦.	معمل سمنت الفلوجة	صناعات إنشائية	١٢٠	١٦,٩	١,٦
٧.	شركة الفلوجة لإنتاج المواد الإنشائية	صناعات إنشائية	٧٣	١٠,٣	٠,٩
٨.	شركة المواد الإنشائية الحديثة	صناعات إنشائية	٧٥	١٠,٦	١
٩.	معمل بلوك الرعد	صناعات إنشائية	١٠	١,٤	٠,١
١٠.	شركة الجبس العراقية المحدودة	صناعات إنشائية	٥٥	٧,٨	٠,٧
١١.	معمل جص الفلوجة	صناعات إنشائية	٧	١	٠,١
١٢.	الشركة العامة لصناعة الحراريات	صناعات إنشائية	١١٣	١٥,٩	١,٥
١٣.	شركة أصباغ الزهور للمعاجين المحدودة	صناعات كيميائية	٢٩	٤,١	٠,٤
١٤.	معمل أصباغ العراق	صناعات كيميائية	٤١	٥,٨	٠,٥
المجموع			٧١٠	%١٠٠	%٩,٢

المصدر:- أعد الجدول بالاعتماد على :-

- جمهورية العراق - وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية الإحصاء الصناعي، نتائج الإحصاء الصناعي السنوي للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة الأنبار لعام ٢٠٠٧، بيانات الحاسبة الالكترونية (غير منشورة).
- الدراسة الميدانية للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة الأنبار خلال شهري ت ١، ت ٢، لعام ٢٠٠٨.



ويتضح من الجدول رقم (١٤) ما يأتي:-

١. إن معظم الأنشطة الصناعية المتوطنة في القضاء هي أنشطة ذات طابع إنتاجي استهلاكي موجهة لسد حاجة السوق المحلي للقضاء والمحافظة بالإضافة إلى محافظات أخرى لاسيما العاصمة بغداد.
٢. تمتاز معظم الأنشطة الصناعية المتوطنة بضعف حجم الاستخدام الصناعي من القوى العاملة. لكونها ذات طابع استهلاكي تابعة للقطاع الخاص، ولم تستحوذ سوى على (٩,٢%) من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي في المحافظة.
٣. تتنوع الفروع الصناعية المتوطنة في القضاء، مع وجود تباين واضح في وزن كل فرع صناعي وأهميته ضمن الهيكل الصناعي لقضاء الفلوجة وفقاً لمؤشر عدد المنشآت الصناعية والعاملين فيها، إذ احتلت الصناعات الإنشائية المرتبة الأولى من حيث الأهمية لاستحواذها على (٥٠%) من إجمالي عدد المنشآت الصناعية بالإضافة إلى (٦٤%) من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي، وهذا ما يعزز من الأهمية الاقتصادية لهذه الصناعات، لاسيما وإنها تضم أنشطة صناعية كبيرة ومهمة من حيث الإنتاج كمعمل سمنت الفلوجة، وشركة الجبس العراقية المحدودة ... الخ، أما الصناعات الغذائية والكيميائية فقد استحوذت على (٥٠%) من إجمالي عدد المنشآت الصناعية، بالإضافة إلى (٣٦%) من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي، وهي بذلك أقل أهمية من الصناعات الإنشائية ضمن الهيكل الصناعي لقضاء الفلوجة.

### ثالثاً:- قضاء هيت.

احتل المرتبة الثالثة بمعدل أهمية بلغ (٢٣%) وفقاً لمؤشر عدد المنشآت الصناعية والعاملين فيها لعام ٢٠٠٧، وتضمن القطاع الصناعي في قضاء هيت الأنشطة الصناعية المبينة في الجدول رقم (١٥). إذ يتضح من معطيات الجدول ما يأتي:-

١. يتحدد هيكل القطاع الصناعي في القضاء بفرعي الصناعات الإنشائية والصناعات الغذائية فقط.
٢. تتركز الأهمية الاقتصادية للقطاع الصناعي بشكل رئيس ضمن فرع الصناعات الإنشائية لاستحواذه على (٩١,٦%) من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي في القضاء، لاسيما وأنه يضم أنشطة صناعية كبيرة ذات طابع إنتاجي تصديري، تتمثل بمعمل سمنت كبيسة الذي يمتاز بكثافة حجم الاستخدام الصناعي من القوى العاملة، لاستحواذه على (٨٧,٥%) من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي في القضاء، وبنسبة (٢١,٦%) من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي لمحافظة الأنبار مما أسهم ذلك في زيادة أهمية فرع الصناعات الإنشائية ضمن هيكل القطاع الصناعي لقضاء هيت.

د. ياسين حميد بدع المحمدي / م. صبحي احمد مخلف  
واقع القطاع الصناعي في محافظة الأنبار وآفاقه المستقبلية (دراسة تحليلية مقارنة للمدة ٢٠٠٧-١٩٦٠)

### جدول رقم (١٥)

#### الأنشطة الصناعية الكبيرة المتوطنة ضمن قضاء هيت لعام ٢٠٠٧

ت	اسم المنشأة الصناعية	الفرع الصناعي	عدد العاملين	% من القضاء	% من المحافظة
١.	شركة طيبة لطحن الحبوب المحدودة	صناعات غذائية	٦٠	٣,١	٠,٨
٢.	معمل هيت للمشروبات الغازية	صناعات غذائية	٤٠	٢,١	٠,٥
٣.	معمل الدوحة للمشروبات الغازية	صناعات غذائية	٦٠	٣,١	٠,٨
٤.	معمل سمنت كبيسة	صناعات إنشائية	١٦٦٧	٨٧,٥	٢١,٦
٥.	معمل جص هيت لإنتاج البورك	صناعات إنشائية	٧٨	٤,١	١
	المجموع		١٩٠٥	%١٠٠	%٢٤,٧

المصدر:- أعد الجدول بالاعتماد على :-

- جمهورية العراق- وزارة التخطيط- الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية الإحصاء الصناعي، نتائج الإحصاء الصناعي السنوي للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة الأنبار لعام ٢٠٠٧، بيانات الحاسبة الالكترونية (غير منشورة).
- الدراسة الميدانية للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة الأنبار خلال شهري ت ١، ت ٢، لعام ٢٠٠٨.

رابعاً:- قضاء الرمادي.

احتل المرتبة الرابعة بمعدل أهمية بلغ (٧%) وفق مؤشر عدد المنشآت الصناعية والعاملين فيها لعام ٢٠٠٧، ويتضمن القطاع الصناعي في القضاء الأنشطة الصناعية المبينة في الجدول رقم (١٦). والتي تتمثل بفرع الصناعات الغذائية الذي استحوذ على (٣٦,٩%) من إجمالي العاملين، بالإضافة إلى فرع الصناعات الإنشائية الذي استحوذ على (٦٣,١%) من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي لقضاء الرمادي، كما يتضح من الجدول إن جميع الصناعات المتوطنة

د. ياسين حميد بدع المحمدي / م. صبحي احمد مخلف  
واقع القطاع الصناعي في محافظة الأنبار وآفاقه المستقبلية(دراسة تحليلية مقارنة للمدة ١٩٦٠-٢٠٠٧)

في القضاء، هي أنشطة ذات طابع استهلاكي، تمتاز بضعف حجم الاستخدام الصناعي من القوى العاملة فيها، مما انعكس ذلك على ضعف أهميتها الاقتصادية ضمن هيكل القطاع الصناعي لمحافظة الأنبار.

### جدول رقم (١٦)

الأنشطة الصناعية الكبيرة المتوطنة ضمن قضاء الرمادي لعام ٢٠٠٧

ت	اسم المنشآت الصناعية	الفرع الصناعي	عدد العاملين	% من القضاء	% من المحافظة
١.	شركة السنبل لصناعة الدقيق المحدودة	صناعات غذائية	٥٥	٣٦,٩	٠,٧
٢.	الشركة الأهلية للصناعات الجبسية المحدودة	صناعات إنشائية	٧٩	٥٣	١
٣.	معمل التوفيق للكتل الكونكريتية	صناعات إنشائية	١٥	١٠,١	٠,٢
	المجموع		١٤٩	%١٠٠	%١,٩

المصدر :- أعد الجدول بالاعتماد على :-

- جمهورية العراق - وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية الإحصاء الصناعي، نتائج الإحصاء الصناعي السنوي للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة الأنبار لعام ٢٠٠٧، بيانات الحاسبة الالكترونية (غير منشورة).
- الدراسة الميدانية للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة الأنبار خلال شهري ١، ٢، لعام ٢٠٠٨.

ومن خلال العرض السابق وتحديد صورة التوزيع الجغرافي للأنشطة الصناعية ضمن أفضية محافظة الأنبار كما مبين في الخارطة رقم (١) والخارطة رقم (٢). يتضح لنا إن قطاع الصناعة التحويلية في محافظة الأنبار يعاني من وجود تركيز كبير للأنشطة الصناعية مكانياً ضمن مناطق محددة من المحافظة، تتمثل بقضاء الفلوجة الذي تركز فيه (٥٨,٣%) من إجمالي عدد المنشآت

الصناعية الكبيرة المتوطنة في المحافظة، بالإضافة إلى قضاء القائم الذي تركز فيه (٦٤,٢%) من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي لمحافظة الأنبار، وهذه الحقائق تشير بوضوح إلى ضعف دور سياسات التنمية المكانية في معالجة الاختلال المكاني في توزيع الأنشطة الصناعية ضمن مناطق المحافظة المختلفة، مما أسهم ذلك في زيادة الهوة الإنمائية بين مناطق التركيز الصناعي والمناطق المتخلفة صناعياً لاسيما أفضية حديثة، عنه، راوة والرطوبة. إذ أقتصر دور السياسات التنموية على توقيع بعض المشاريع الصناعية الكبيرة في قضاء القائم (معمل سمنت القائم ومعمل الاسمدة الفوسفاتية) بالإضافة إلى توقيع معمل سمنت كبيسة ضمن ناحية كبيسة في قضاء هيت، وصناعة الزجاج والسيراميك في مدينة الرمادي وصناعة النسيج ضمن قضاء عنه، لكنها لا زالت متوقفة عن العمل، وهذا من الناحية التنموية لا يتلائم مع توجهات تحقيق الاستغلال الأمثل للمؤهلات التنموية المتاحة وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة نسبياً ضمن مناطق المحافظة المختلفة.

٦-١... التحليل الاقتصادي لمستوى تطور اتجاهات التوطن لفرع الصناعة التحويلية في محافظة الأنبار للمدة ٢٠٠١-٢٠٠٧.  
٦-١-١... تحليل اتجاهات التغير النسبي لمستوى توطن فروع الصناعة التحويلية في محافظة الأنبار للمدة ٢٠٠١-٢٠٠٧.

من خلال تحليل نتائج معطيات الجدول رقم (١٧). يتضح لنا أن هيكل القطاع الصناعي في المحافظة قد سجل تغيراً سلبياً لمعظم الفروع الصناعية وفقاً لمؤشر عدد المنشآت الصناعية والعاملين فيها خلال المدة ٢٠٠١-٢٠٠٧. ويعزى

د. ياسين حميد بدع المحمدي / م. صبحي احمد مخلف  
واقع القطاع الصناعي في محافظة الأنبار وآفاقه المستقبلية(دراسة تحليلية مقارنة للمدة ٢٠٠٧-١٩٦٠)

ذلك إلى خصوصية هذه المرحلة من تاريخ العراق (مرحلة احتلال عسكري وتدهور اقتصادي وأمني في كافة مجالات الحياة... الخ)، كما بينا ذلك مسبقاً، والتي انعكست سلباً على تراجع مستوى توطن النشاط الصناعي في المحافظة خلال سنة المقارنة ٢٠٠٧، مقارنة بسنة الأساس ٢٠٠١، لاسيما وإنه وفقاً لمؤشر عدد المنشآت الصناعية، سجلت جميع الفروع الصناعية تغيراً نسبياً سالباً، بسبب توقف العديد من الأنشطة الصناعية خلال هذه المرحلة، أما وفق مؤشر عدد العاملين، فقد سجلت الصناعات الإثنائية فقط تغيراً نسبياً سالباً بلغ (-٣٠,٧٨%) خلال سنة المقارنة ٢٠٠٧، إذ انعكست ظروف هذه المرحلة بشكل سلبي، من خلال توقف معظم الأنشطة الصناعية وعدم قدرتها على العمل بكامل طاقتها الإنتاجية، مما أسهم ذلك في انخفاض حجم الاستخدام الصناعي من القوى العاملة في هذه الصناعات خلال سنة المقارنة ٢٠٠٧، مقارنة بسنة ٢٠٠١.

#### جدول رقم (١٧)

تحديد اتجاهات التغير النسبي لفروع النشاط الصناعي التحويلي في محافظة الأنبار  
للمدة ٢٠٠٧-٢٠٠١.

عدد المنشآت	عدد العاملين		التغير النسبي (%)	عدد المنشآت		الفروع الصناعية
	٢٠٠٧	٢٠٠١		٢٠٠٧	٢٠٠١	
٩	٩	٣١١	صفر	٩	٩	الصناعات الغذائية
٣	٤	٣٤٤٤	٢٥-	٣	٤	الصناعات الكيماوية
١٢	١٥	٤٧١٣	٢٠-	١٢	١٥	الصناعات الإثنائية
٢٤	٣٤	٨٤٦٨	٢٩,٤١-	٢٤	٣٤	المجموع

المصدر:- جدول رقم (٧).

٦-١-٢... تحليل مستوى تطور اتجاهات التوطن لفروع الصناعة التحويلية في

محافظة الأنبار لعام ٢٠٠٧ باستعمال معامل الموقع الصناعي.

لغرض تحديد الأهمية الاقتصادية للأنشطة الصناعية المتوطنة في محافظة الأنبار لعام ٢٠٠٧، فقد اعتمد (معامل الموقع الصناعي)\*\*\*\*. الذي يمكن من خلاله تحليل الظاهرة الصناعية اقتصادياً من جانبين:-

١. تحديد مستوى توطن الأنشطة الصناعية في المحافظة، من خلال تصنيفها حسب قيمة معامل الموقع إلى صناعات عالية التوطن، صناعات متوطنة وصناعات غير متوطنة.

٢. تحديد طبيعة الأنشطة الصناعية المتوطنة من حيث كونها أنشطة أساسية في اقتصاد المحافظة، إذ كانت قيمة معامل الموقع أكبر من (١) صحيح، أو من حيث كونها أنشطة غير أساسية في اقتصاد المحافظة، إذا كانت قيمة المعامل أقل من (١) صحيح.

وفي ضوء ما تم الإشارة إليه، ومن خلال تحليل نتائج معطيات الجدول رقم

(١٨) والجدول رقم (١٩)، يتضح لنا ما يأتي:-

١. سجلت ثلاث فروع صناعية خلال العام ٢٠٠١، معامل موقع أقل من (١) صحيح، تتمثل بالصناعات الغذائية، الصناعات النسيجية والصناعات الخشبية، مما يشير ذلك إلى كونها أنشطة غير متوطنة وغير أساسية في اقتصاد المحافظة، لاسيما وإن هذه الأنشطة قد شهدت تراجعاً واضحاً في مستوى توطنها خلال العام ٢٠٠٧، إذ توقفت الصناعات النسيجية والخشبية عن العمل بسبب خصوصية هذه المرحلة من تاريخ العراق كما بينا ذلك مسبقاً، لاسيما وإنها أنشطة تعتمد بشكل كبير في مدخلاتها على الاستيراد من خارج نطاق توطنها، لاسيما الاستيراد من خارج

القطر. أما بالنسبة للصناعات الغذائية، فرغم كونها حافظت على مستوى توطنها خلال السنوات ٢٠٠١، ٢٠٠٧. لكن قيمة معامل الموقع البالغة (٠,٢) تشير بوضوح إلى حالة اللاتوطن لهذه الصناعة، وكونها نشاط غير أساسي في اقتصاد المحافظة.

٢. بالرغم من إن الصناعات الكيماوية والصناعات الإنشائية قد سجلت معامل موقع أكبر من (١) صحيح خلال السنوات ٢٠٠١، ٢٠٠٧. وهو ما يشير إلى كونها أنشطة أساسية في اقتصاد المحافظة، لكن يلاحظ في الوقت نفسه، وجود تراجع واضح في معامل الموقع للصناعات الإنشائية من (٢,٤) لعام ٢٠٠١، إلى (١,٤) لعام ٢٠٠٧. وهذا ما يشير إلى حالة عدم الاستقرار في توطنها، لاسيما فيما يتعلق بمستوى حجم الاستخدام الصناعي من القوى العاملة، مما يتطلب ذلك - في ضوء التوجهات التنموية المستقبلية- ضرورة دعم هذه الصناعة وبما يسهم في تطوير مستويات توطنها، لاسيما وإنها تُعد من الصناعات الأساسية في اقتصاد المحافظة، وتتضمن أنشطة صناعية كبيرة وذات أهمية كبيرة في مجال تطوير مستويات التنمية المكانية في المحافظة، كمعامل السمنت في القائم، كبيسة والفلوجة، بالإضافة إلى صناعة الزجاج والسيراميك في مدينة الرمادي... الخ.



د. ياسين حميد بدع المحمدي / م. صبحي احمد مخلف  
واقع القطاع الصناعي في محافظة الأنبار وآفاقه المستقبلية(دراسة تحليلية مقارنة للمدة ٢٠٠٧-١٩٦٠)

### جدول رقم (١٨)

تحديد معامل الموقع لفروع النشاط الصناعي التحويلي في محافظة الأنبار

للمدة ٢٠٠٧-٢٠٠١

٢٠٠٧				٢٠٠١				الفروع الصناعية
المرتبة	معامل الموقع	عدد العاملين		المرتبة	معامل الموقع	عدد العاملين		
		القطر	الأنبار			القطر	الأنبار	
٢	٠,٢	٢٨١٨٣	٤٠٢	٥	٠,٢	٢٢٦٣٦	٣١١	الصناعات الغذائية
-	-	١٠٤٢٥	-	٤	٠,١	٢٣٣٠٤	١٢٥	الصناعات النسيجية
-	-	٥٦٠	-	٣	٠,٥	٦٨٢	٢٦	الصناعات الخشبية
١	١,٤	٤٥٦٩٨	٤٠٥٢	٢	١,٢	٣٤٦٣٧	٣٤٤٤	الصناعات الكيماوية
١	١,٤	٣٧٩٣٥	٣٢٦٢	١	٢,٤	٢٤٢٦٤	٤٧١٣	الصناعات الإثاثية
		١٢٢٨٠١	٧٧١٦			١٠٥٥٢٣	٨٦١٩	المجموع

المصدر:- أعد الجدول بالاعتماد على:-

- جمهورية العراق - وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية الإحصاء الصناعي، نتائج الإحصاء الصناعي السنوي للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة الأنبار والقطر للمدة ٢٠٠١-٢٠٠٧، بيانات الحاسبة الإلكترونية (غير منشورة).
- الدراسة الميدانية للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة الأنبار خلال شهري ت ١، ت ٢، لعام ٢٠٠٨.

وفيما يتعلق بتحديد معامل الموقع للأنشطة الصناعية المتوطنة ضمن أفضية محافظة الأنبار لعام ٢٠٠٧. فإنه يتضح من خلال نتائج معطيات الجدول رقم (٢٠)، إن جميع الأنشطة الصناعية المتوطنة ضمن أفضية محافظة الأنبار، قد سجلت معامل موقع صناعي أكبر من (١) صحيح، وهو ما يشير إلى كونها صناعات عالية التوطن وتعد أنشطة أساسية في اقتصاد الأفضية المتوطنة فيها.

د. ياسين حميد بدع المحمدي / م. صبحي احمد مخلف  
واقع القطاع الصناعي في محافظة الأنبار وآفاقه المستقبلية (دراسة تحليلية مقارنة للمدة ٢٠٠٧-١٩٦٠)

ويستثنى من ذلك الصناعات الكيماوية ضمن قضاء الفلوجة والصناعات الإنشائية  
ضمن قضاء القائم، لكونها سجلت معامل موقع أقل من (١) صحيح.

### جدول رقم (١٩)

تحديد مستويات التوطن لفروع النشاط الصناعي التحويلي في محافظة الانبار للمدة

٢٠٠٧-٢٠٠١

٢٠٠٧			٢٠٠١			الفروع الصناعية
صناعات غير متوتنة	صناعات متوتنة	صناعات عالية التوطن	صناعات غير متوتنة	صناعات متوتنة	صناعات عالية التوطن	
*			*			الصناعات الغذائية
			*			الصناعات النسيجية
			*			الصناعات الخشبية
		*			*	الصناعات الكيماوية
		*			*	الصناعات الإنشائية
١		٢	٣		٢	المجموع

المصدر:- جدول رقم (١٨)

د. ياسين حميد بدع المحمدي / م. صبحي احمد مخلف  
واقع القطاع الصناعي في محافظة الأنبار وآفاقه المستقبلية (دراسة تحليلية مقارنة للمدة ١٩٦٠-٢٠٠٧)

### جدول رقم (٢٠)

تحديد معامل الموقع ومستويات التوطن لفرع النشاط الصناعي التحويلي ضمن  
أقضية محافظة الأنبار لعام ٢٠٠٧

القضاء	الفروع الصناعية	عدد العاملين		معامل الموقع	مستويات التوطن الصناعي		
		القضاء	المحافظة		صناعات عالية التوطن	صناعات متوسطة	صناعات غير متوسطة
الفلوجة	الصناعات الغذائية	١٨٧	٤٠٢	٥,١	*		
	الصناعات الكيماوية	٧٠	٤٠٥٢	٠,٢	*		
	الصناعات الإنشائية	٤٥٣	٣٢٦٢	١,٥	*		
	المجموع	٧١٠	٧٧١٦		٢	١	
هيت	الصناعات الغذائية	١٦٠	٤٠٢	١,٦	*		
	الصناعات الإنشائية	١٧٤٥	٣٢٦٢	٢,٢	*		
	المجموع	١٩٠٥	٣٦٦٤		٢		
الرمادي	الصناعات الغذائية	٥٥	٤٠٢	٧,١	*		
	الصناعات الإنشائية	٩٤	٣٢٦٢	١,٥	*		
	المجموع	١٤٩	٣٦٦٤		١		
القائم	الصناعات الكيماوية	٣٩٨٢	٤٠٥٢	١,٥	*		
	الصناعات الإنشائية	٩٧٠	٣٢٦٢	٠,٥	*		
	المجموع	٤٩٥٢	٧٣١٤		٢	١	

المصدر:- أعد الجدول بالاعتماد على:-

- جمهورية العراق - وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية الإحصاء الصناعي، نتائج الإحصاء الصناعي السنوي للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة الأنبار لعام ٢٠٠٧، بيانات الحاسبة الالكترونية (غير منشورة).
- الدراسة الميدانية للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة الأنبار خلال شهري ت ١، ت ٢، لعام ٢٠٠٨.

## ٧-١... الاستنتاجات والتوجهات المستقبلية.

من خلال عرض ومناقشة وتحليل المباحث التي اشتمل عليها موضوع الدراسة وتحليلها، فإنه يمكن أن نبين محصلة البحث (finding of research)، بمجموعة من الاستنتاجات الرئيسة الآتية:-

أولاً:- اتضح من خلال تحليل سياسات التوطن الصناعي في محافظة الأنبار خلال المدة ١٩٦٠-٢٠٠٧. إن المدة من ١٩٧٦-٢٠٠١ شهدت تطوراً نسبياً واضحاً في أهمية القطاع الصناعي العام ضمن الهيكل الصناعي للمحافظة، وهذا يفسر لنا طبيعة الفلسفة الاقتصادية المتبعة خلال هذه المدة، والتي ركزت على إعطاء القطاع العام الأولوية في تحقيق التنمية المكانية ضمن المناطق المتخلفة صناعياً. بينما شهدت المدة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ تراجعاً واضحاً في أهمية القطاع العام، بسبب الآثار السلبية للاحتلال الأمريكي للعراق على القطاع الصناعي، بالإضافة إلى تغير الفلسفة الاقتصادية منذ احتلال العراق، من خلال بروز توجه نحو تطبيق نظام الخصخصة لشركات القطاع العام. وهذا من الناحية التنموية سيترتب عليه آثار سلبية، يكون القطاع الخاص في القطر لازال لا يمتلك القدرة على تطوير المناطق المتخلفة من المحافظة. بالإضافة إلى إن استثمارات القطاع الخاص - وبتأثير مبدأ الربحية الاقتصادية للمشروع- دائماً تتجه نحو مناطق التركيز الصناعي للاستفادة من المزايا الموقعية المتحققة. وهو ما يعني زيادة الهوة الإنمائية بين مناطق المحافظة المختلفة.

ثانياً:- شهد العراق خلال المدة ١٩٩١-٢٠٠٧. أحداث سياسية واقتصادية وعسكرية خطيرة، تمثلت في فرض الحصار الاقتصادي الشامل والعدوان العسكري عام ١٩٩١، ثم احتلال العراق في نيسان ٢٠٠٣، إذ انعكست هذه الأحداث سلباً

على واقع القطاع لصناعي في القطر عموماً ومحافظة الأنبار على وجه التحديد في جوانب عديدة يمكن إيجازها بالآتي:-

١. ضعف الدعم الحكومي للقطاع الصناعي، لاسيما فيما يتعلق بعدم وجود تخصيصات استثمارية تُسهم في تطوير القاعدة الصناعية للقطر عموماً ومحافظة الأنبار على وجه التحديد.

٢. عدم وجود سياسات تنموية تُسهم في تطوير المشاريع الصناعية القائمة، وتوقيع مشاريع صناعية جديدة (New Industrial projects) بهدف الإسهام في تنمية المناطق المتخلفة صناعياً من المحافظة.

٣. انعدام التخطيط الصناعي في توقيع المشاريع الصناعية، لاسيما مشاريع القطاع الخاص، فضلاً عن انتشار الفساد الإداري الذي تعاضم أثره بعد احتلال العراق، في مجالات الحياة كافة، لاسيما القطاع الصناعي.

٤. التدمير الذي تعرضت له معظم المنشآت الصناعية الكبيرة أثناء العدوان العسكري عام ١٩٩١، واحتلال العراق في نيسان ٢٠٠٣، مما أدى إلى توقف العديد منها عن الإنتاج كلياً أو جزئياً.

٥. ضعف الكفاءة الإنتاجية للأنشطة الصناعية، لاسيما تلك التي تعتمد على مواد خام وقطع غيار وخبرة فنية مستوردة، بسبب صعوبة الحصول عليها من خارج القطر.

ثالثاً:- اتضح من خلال تحليل الهيكل الصناعي في محافظة الأنبار حسب الملكية، إن الأهمية الاقتصادية للقطاع الصناعي قد تركزت ضمن القطاع العام، بمعدل أهمية بلغ (٥٢%) وفق مؤشر عدد المنشآت الصناعية والعاملين فيها خلال العام ٢٠٠٧، رغم وجود تراجع واضح في أهمية هذا القطاع مقارنة بالمدة ما قبل

عام ٢٠٠٣، بينما استحوذ القطاع الخاص على (٤٢%) والقطاع المختلط على (٦%) فقط.

رابعاً:- يعاني القطاع الصناعي في المحافظة، من وجود تركيز كبير للأنشطة الصناعية والعاملين فيها ضمن مناطق محددة، تتمثل بشكل رئيس بقضائي الفلوجة وهيت لاستحواذهما على (٧٩,١%) من إجمالي عدد المنشآت الصناعية الكبيرة لعام ٢٠٠٧. بالإضافة إلى وجود تركيز كبير أيضاً للقوى العاملة ضمن مناطق محددة تتمثل بقضائي القائم وهيت لاستحواذهما على (٨٨,٩%) من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي لمحافظة الأنبار لعام ٢٠٠٧. بينما تعاني مناطق واسعة من المحافظة من ضعف التركيز الصناعي فيها أو انعدامه كما في قضاء الرطبة، عنه، راوة وحديثة ... الخ. ويعزى هذا التركيز الكبير للأنشطة الصناعية والعاملين فيها ضمن مناطق محددة من المحافظة إلى ما يأتي:-

١. ضعف دور التخطيط الصناعي في معالجة ظاهرة التركيز الكبير للأنشطة الصناعية، لاسيما تلك التابعة للقطاع الخاص التي تركزت بشكل رئيس ضمن قضائي الفلوجة وهيت.

٢. تفوق عوامل الجذب على عوامل الطرد الصناعي ضمن مناطق التركيز الصناعي، لاسيما فيما يتعلق بتوافر الأسواق الملائمة وطرق النقل ووسائلها، بالإضافة إلى توافر القوى العاملة اللازمة من حيث الكم، فضلاً عن الخدمات الأخرى، مقارنة بمناطق الطرد الصناعي.

خامساً:- إن واقع التوزيع المكاني (spatial distribution) للأنشطة الصناعية والعاملين فيها مكانياً، يعكس بوضوح مدى ضعف مساهمة سياسات التنمية المكانية في معالجة الاختلال المكاني في توزيع الأنشطة الصناعية والعاملين

فيها ضمن مناطق المحافظة المتخلفة صناعياً، لاسيما أفضية الرطبة، عنه، راوة وحديثة، إذ اقتصر دور هذه السياسات وبشكل محدود على توقيع بعض المشاريع الصناعية الكبيرة ضمن أفضية الفلوجة، القائم، هيت والرمادي.

سادساً:- وجود تراجع واضح في مستوى توطن الأنشطة الصناعية في المحافظة إذ تراجع هيكل القطاع الصناعي من خمسة فروع صناعية لعام ٢٠٠١، إلى ثلاثة فروع صناعية لعام ٢٠٠٧. وتحددت الأهمية الاقتصادية للقطاع الصناعي في المحافظة بثلاث فروع صناعية فقط تمثلت بالصناعات الإنشائية، الصناعات الكيماوية والصناعات الغذائية، وهذا من الناحية التنموية يُعد جانباً سلبياً، لأن القاعدة التنموية تتطلب ضرورة تنوع فروع الإنتاج الصناعي، مع وجود نمو متوازن نسبياً للأنشطة الصناعية، بهدف الإسهام في تطوير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي ضمن الإقليم.

سابعاً:- إن التركيز الكبير للأنشطة الصناعية مكانياً وقطاعياً ضمن فروع صناعية محددة، قد انعكس سلباً على زيادة الهوة الإنمائية (development Gap) بين مناطق المحافظة المختلفة. لاسيما وإن مستوى توطن الأنشطة الصناعية وتطورها لا يزال أقل مما هو متاح لها من مؤهلات تنموية لا زالت غير مستثمرة صناعياً، مما انعكس ذلك على ضعف مساهمة القطاع الصناعي في تطوير مستويات التنمية المكانية ضمن مناطق المحافظة المختلفة، لاسيما المتخلفة صناعياً.

ثامناً:- عدم قدرة القطاع الصناعي الخاص على تحقيق التنمية الصناعية ضمن مناطق المحافظة المتخلفة. ويبدو ذلك واضحاً من خلال تركيز (٨٢,٤%) من منشآت القطاع الخاص ضمن مناطق محددة من المحافظة تتمثل بقضائي الفلوجة

وهيت فضلاً عن عدم قدرة القطاع العام على خلق مناخ استثماري ملائم لجذب استثمارات القطاع الخاص ضمن المناطق المتخلفة من المحافظة من خلال العمل على تطوير خدمات البنى الارتكازية ضمن هذه المناطق وتشجيع الاستثمارات الخاصة للتوجه إليها عن طريق تقديم القروض المالية والإعفاءات الضريبية بالإضافة إلى حماية الإنتاج المحلي من منافسة المنتجات المستوردة ... الخ.

لذلك، ومن خلال ما سبق، يمكن أن نحدد التوجهات المستقبلية في مجال تطوير القطاع الصناعي وتحقيق التنمية المكانية ضمن مناطق المحافظة المختلفة لاسيما المتخلفة صناعياً منها بما يأتي:-

أولاً:- اعتماد مبدأ التخطيط الصناعي والكفاءة الموقعية ( Locational efficiency) والاقتصادية (Economic efficiency) في توقيع المشاريع الصناعية مع محاربة الفساد الإداري واعتماد المعايير العلمية الصحيحة في إدارة المشاريع الصناعية بعيداً عن الاعتبارات الشخصية، التي انعكست سلباً على ضعف الكفاءة الإنتاجية للأنشطة الصناعية في المحافظة، لاسيما بالنسبة لمؤسسات القطاع الصناعي العام.

ثانياً:- ضرورة وضع خطط تنموية اقتصادية شاملة، تتضمن إيجاد تخصيصات استثمارية صناعية لتطوير القطاع الصناعي على مستوى لقطر عموماً والمحافظة على وجه التحديد، وذلك من خلال الإسهام في تحقيق ما يأتي:-

١. استثمار المؤهلات التنموية المتاحة ضمن المناطق التي لازالت متخلفة صناعياً، كما في قضائي الرطبة، حديثة.

٢. توقيع مشاريع صناعية جديدة (New Industrial projects) ضمن المناطق المتخلفة صناعياً، بهدف الإسهام في تحقيق الموازنة المكانية في



توقيع المشاريع الصناعية وتقليل الهوة الانمائية بين مناطق المحافظة المختلفة.

٣. تطوير المشاريع الصناعية الكبيرة المتوطنة في المحافظة. لاسيما فيما يتعلق بتطوير طاقتها الإنتاجية من حيث الكم والنوع، كصناعة السمنت والأسمدة الفوسفاتية فضلاً عن صناعة الزجاج والسيراميك.

٤. حل مشاكل الإنتاج التي تعاني منها الأنشطة الصناعية في المحافظة. ثالثاً:- ينبغي أن تركز السياسات التنموية مستقبلاً على ضرورة اتخاذ إجراءات تنموية تُسهم في تحجيم التركيز الصناعي، لاسيما بالنسبة لأنشطة القطاع الخاص ضمن مناطق التركيز الصناعي في قضائي الفلوجة وهيت. وتشجيع التركيز الصناعي ضمن المناطق المتخلفة صناعياً. إذ سيسهم هذا التوجه في معالجة ظاهرة الاختلال المكاني في توزيع السكان والأنشطة الصناعية.

رابعاً:- تتوافر في المحافظة أنشطة صناعية كبيرة ذات طابع تصديري، لاسيما منشآت القطاع الصناعي العام المتمثلة بصناعة السمنت في القائم، كبيسة والفلوجة، وصناعة الأسمدة الفوسفاتية في القائم، بالإضافة إلى صناعة الزجاج والسيراميك في مدينة الرمادي. إلا أن مستوى تطور هذه الأنشطة الصناعية لا يزال دون المستوى المطلوب، لكونها تعاني من ضعف في كفاءتها الإنتاجية، لاسيما بعد احتلال العراق. مما يتطلب ذلك -في ضوء التوجهات التنموية المستقبلية- ضرورة تطوير هذه الأنشطة الصناعية وكفاءة إنتاجية عالية من حيث الكم والنوع. بهدف الإسهام في توفير متطلبات السوق المحلي والتصدير إلى خارج القطر وتعزيز فرص تطوير الهيكل الاقتصادي للمحافظة.

خامساً:- إجراء دراسات علمية شاملة وتفصيلية للكشف عن جميع المؤهلات التنموية المتاحة (طبيعية، بشرية، اقتصادية) ضمن مناطق محافظة الأنبار المختلفة، لاسيما فيما يتعلق ب ..

١. تحديد صورة التوزيع المكاني للمؤهلات التنموية المتاحة ضمن مناطق المحافظة المختلفة.

٢. تحديد دقيق للاحتياجات المتوافرة من الخامات المعدنية اللافلزية. وبيان أهميتها الصناعية، لاسيما وإن التقارير الأولية الحديثة تشير إلى وجود احتياطي مهم للنفط ضمن منطقة الصحراء الغربية لكن لازال هذا الاحتياطي بحاجة إلى دراسات تفصيلية لتحديد أعماقه وكمياته وكفاءته الإنتاجية. فضلاً عن ذلك، وجود احتياطي مهم للغاز الطبيعي في المحافظة ضمن حقل (عكاز) الذي بدأت عملية استغلاله من قبل الشركات الأجنبية.

٣. دراسة كفاءة المياه الجوفية المتاحة من حيث الكم والنوع في المحافظة، وتحديد مدى ملائمتها للإنتاج الزراعي والصناعي، بالإضافة إلى الاستهلاك البشري. إذ تشكل المياه متطلباً موقِعاً مهماً لتركز الأنشطة الاقتصادية لاسيما النشاط الزراعي (النباتي والحيواني) والنشاط الصناعي بالإضافة إلى استقرار السكان.

٤. تحديد كفاءة الترب الإنتاجية ونوع المحاصيل الملائمة للإنتاج الزراعي، وبما يتلائم ذلك مع الواقع الجغرافي ضمن أي منطقة.

٥. الكشف عن واقع القوى العاملة المتوافرة في المحافظة، لتحديد مدى ملائمتها لتوطن الأنشطة الاقتصادية من حيث الكم والنوع.

إذ سيسهم هذا التوجه في توفير قاعدة من المعلومات التي تسهم في تحديد صورة التوزيع الجغرافي لتوطن الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وبيان طبيعة ونوع هذه الأنشطة وبما يتلائم مع الواقع التنموي القائم وطبيعة المؤهلات التنموية المتاحة. بهدف الإسهام في تعزيز فرص تحقيق التنمية المكانية المتوازنة نسبياً ضمن مناطق المحافظة المختلفة.

سلساً:- أثبتت معظم التجارب التنموية في العديد من دول العالم والقطر، عدم قدرة القطاع الصناعي الخاص على تحقيق التنمية المكانية المتوازنة نسبياً ضمن المناطق المتخلفة. لذلك، ينبغي أن تركز الاستراتيجيات التنموية المستقبلية في المحافظة على ما يأتي:-

١. ضرورة تفعيل دور القطاع الصناعي العام، وإعطاءه الأولوية في تحقيق التنمية الصناعية (Industrial development) ضمن المناطق المتخلفة من محافظة الأنبار، لامتلاكه القدرة على تحقيق ذلك، لاسيما في ظل نجاح التجارب التنموية للقطاع العام في مناطق عديدة من المحافظة، منها قضاء القائم (معمل سمنت القائم والأسمدة الفوسفاتية) ومعمل سمنت كبيسة ضمن ناحية كبيسة التابعة لقضاء هيت، بالإضافة إلى المجمعات الصناعية الواقعة ضمن ناحية عامرية الفلوجة\*\*\*\*.

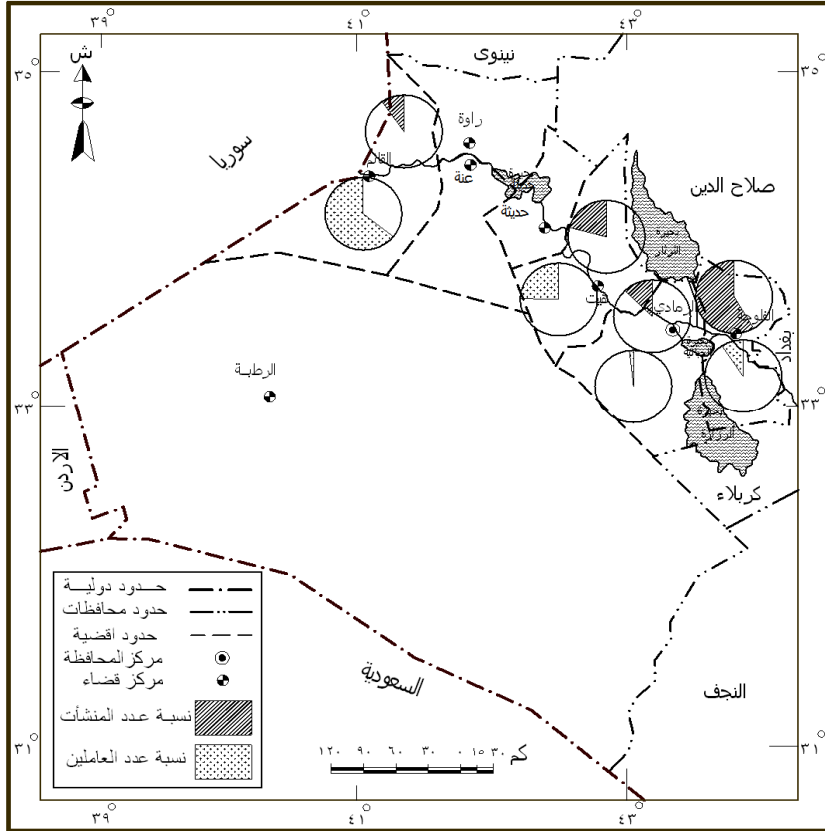
٢. من أجل تحقيق الموازنة في تحقيق التنمية المكانية من خلال مساهمة القطاع الصناعي الخاص. فينبغي على القطاع العام خلق المناخ الاستثماري الملائم لجذب استثمارات القطاع الخاص نحو المناطق المتخلفة صناعياً من المحافظة بهدف تنميتها من خلال تحقيق ما يأتي:-

- أ- تطوير خدمات البنى الارتكازية ضمن المناطق المتخلفة، والتي تحتاج إليها المشاريع الصناعية. إذ أن مثل هذه الخدمات تتطلب تكاليف كبيرة لا يستطيع القطاع الخاص تحملها لوحده.
- ب- حماية الإنتاج الصناعي المحلي من المنتجات الأجنبية المستوردة.
- ت- تقديم القروض المالية الميسرة لمشاريع القطاع الصناعي والخاص.
- ث- الاعفاءات الضريبية لمنشآت القطاع الخاص.
- ج- تخصيص المساحات اللازمة من الأراضي للمشاريع الصناعية.
- سابعاً:- العمل على إيقاف عملية الاستغلال غير العقلاني للمؤهلات التنموية المتاحة في المحافظة، إذ تتعرض العديد من الموارد المعدنية اللافلزية لعملية الاستغلال غير العقلاني وغير المخطط من قبل القطاع الخاص، ومن قبل المتعاقدين مع جيش الاحتلال الأمريكي \*\*\*\*\* . والتأكيد على اتباع الطرق العلمية من خلال استعمال التكنولوجيا الصناعية المتطورة في استغلال تلك الموارد، وبما يضمن ذلك قلة استنزافها وبكفاءة إنتاجية عالية إذ إن تطوير استثمار المؤهلات التنموية المتاحة سيحقق تنوع في فروع الإنتاج لهيكل القطاع الصناعي، ويسهم في تطوير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي ضمن المناطق المتخلفة، من خلال توفير فرص عمل للقوى العاملة، وتنويع مصادر الدخل وزيادته... الخ.



د. ياسين حميد بدع المحمدي / م. صبحي احمد مخلف  
 واقع القطاع الصناعي في محافظة الأنبار وآفاقه المستقبلية (دراسة تحليلية مقارنة للمدة ١٩٦٠-٢٠٠٧)

خارطة رقم ( ٢ )  
 تحديد واقع التوطن الصناعي ضمن اقصية محافظة الانبار وفق معيار الاهمية النسبية لعدد المنشآت الصناعية والعاملين فيها لعام ٢٠٠٧

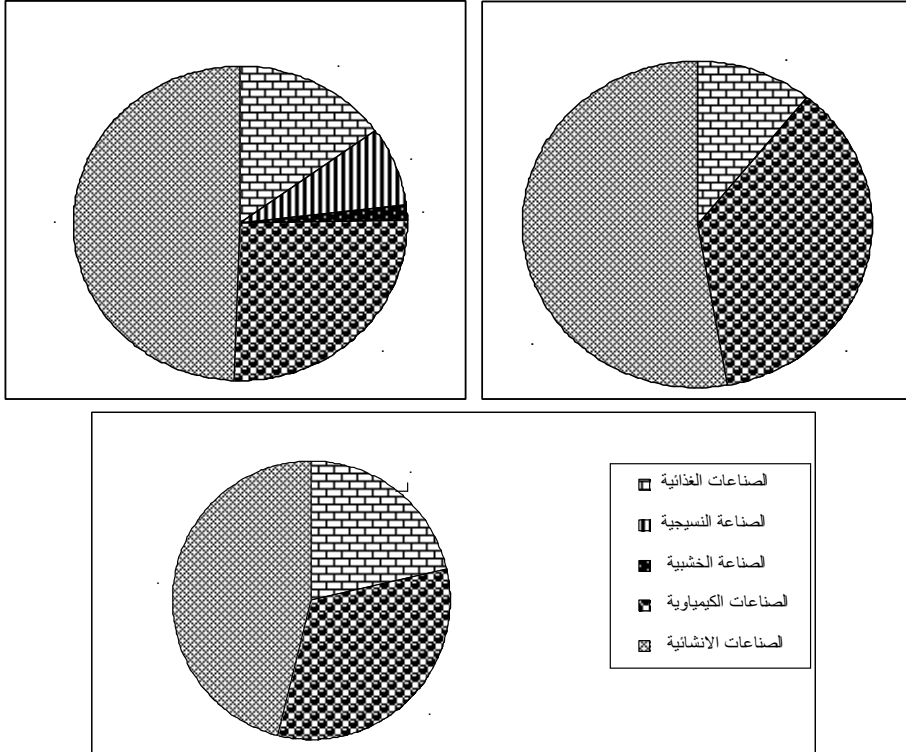


المصدر \_ اعدت الخارطة بالاعتماد على  
 - جمهورية العراق ، الهيئة العامة للمساحة ، خارطة محافظة الانبار الادارية ، مقياس ١ : ١٥٠٠٠٠٠ ، لعام ٢٠٠٠  
 - جدول رقم ( ١٢ )

د. ياسين حميد بدع المحمدي / م. صبحي احمد مخلف  
واقع القطاع الصناعي في محافظة الأنبار وآفاقه المستقبلية (دراسة تحليلية مقارنة للمدة ١٩٦٠-٢٠٠٧)

### شكل رقم ( ١ )

تطور أهمية فروع النشاط الصناعي التحويلي في محافظة الانبار وفقا لمعدل الأهمية النسبية لعدد المنشآت الصناعية والعاملين فيها للسنوات ١٩٩٦ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٧

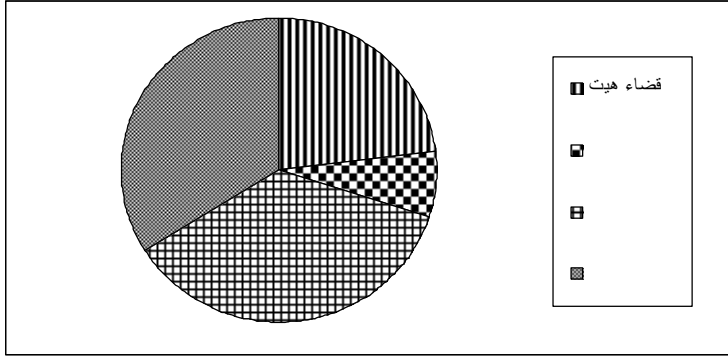


المصدر :- اعد الشكل بالاعتماد على جدول رقم ( ٧ ) .

د. ياسين حميد بدع المحمدي / م. صبحي احمد مخلف  
واقع القطاع الصناعي في محافظة الأنبار وآفاقه المستقبلية (دراسة تحليلية مقارنة للمدة ٢٠٠٧-١٩٦٠)

## شكل رقم ( ٢ )

تحديد واقع التوطن الصناعي ضمن أفضية محافظة الانبار وفقا لمعدل  
الأهمية النسبية لعدد المنشآت الصناعية والعاملين فيها لعام ٢٠٠٧



المصدر :- اعد الشكل بالاعتماد على جدول رقم ( ١٢ ) .



### الهوامش.

- (١) جواد هاشم وآخرون، تقييم النمو الاقتصادي في العراق (١٩٥٠-١٩٧٠)، ج٢، وزارة التخطيط، بغداد، ١٩٧٠، ص ١٧١.
- (٢) احمد حبيب رسول، عبد خليل فضيل، جغرافية العراق الصناعية، مديرية مطبعة جامعة الموصل، ١٩٨٤، ص ٣٠.
- (٣) جمهورية العراق - وزارة التخطيط - المعهد القومي للتخطيط، اقتصاديات التركيز والتشتت الصناعي... المفاهيم والتطبيقات، دراسة رقم ١٦٦، ك١، ١٩٨٤، ص ٥٩-٦٢، (غير منشورة).
- \*. احتلت الجيوش الأمريكية الغازية معمل صناعة الزجاج في مدينة الرمادي واتخذته مقراً لها، ولا يزال حتى مدة أعداد هذا البحث متوقف عن الإنتاج. كما اتخذت القوات المحتلة عدد من مباني المؤسسات الصناعية أو القريبة منها في الحي الصناعي ضمن مدينة الفلوجة مقرات عسكرية لها، مما أدى إلى توقف تلك المؤسسات الصناعية عن الإنتاج.
- \*\*\*. بلغ سعر اللتر الواحد من وقود الكاز المستعمل في إدارة المولدات الكهربائية (Generation) ٧٥٠ دينار لعام ٢٠٠٨.
- \*\*\*. بسبب العمليات العسكرية للقوات الأمريكية المحتلة والحكومية ضد مدينة الفلوجة وإغلاق منافذ الدخول والخروج منها وإخضاع ذلك لإجراءات معقدة أدت إلى صعوبة عملية الدخول والخروج من وإلى المدينة، توقف قسم من المؤسسات الصناعية عن العمل وانتقال العديد منها لاسيما

- الصناعات الخفيفة إلى خارج حدود البلدية للمدينة، عند محور الفلوجة - الصقلاوية، الفلوجة- الحبانية، والفلوجة- الكرمة.
- (٤) جمهورية العراق-وزارة الزراعة- مديرية زراعة محافظة الأنبار- قسم الأراضي- مساحة الأراضي المزروعة فعلاً في أفضية محافظة الأنبار للسنوات ٢٠٠٦، ٢٠٠٠، (بيانات غير منشورة).
- (٥) جمهورية العراق- وزارة التخطيط- الجهاز المركزي للإحصاء- دائرة الإحصاء السكاني، نتائج التعداد العام للسكان في محافظة الأنبار لعام ١٩٩٧. (غير منشورة).
- (٦) جمهورية العراق- وزارة التخطيط- الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية الإحصاء الصناعي، نتائج الإحصاء الصناعي السنوي للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة الأنبار لعام ١٩٩٧، بيانات الحاسبة الالكترونية (غير منشورة).
- (٧) جمهورية العراق- وزارة التخطيط- هيئة التخطيط الإقليمي- التوزيع المكاني للموارد المعدنية في القطر وأساليب تحقيق الاستغلال المتوازن للأرض، خطة دراسات الوزارة لعام ١٩٩٢، دراسة رسم (٩٦٦)، أيلول ١٩٩٢، ص ١٨، (غير منشورة).

\*\*\*... يتم حساب معامل الموقع الصناعي من خلال المعادلة الآتية:-

معامل الموقع =  $\frac{\text{مجموع العاملين في الفرع الصناعي(س) في المحافظة/مجموع العاملين في القطاع الصناعي في المحافظة}}{\text{مجموع العاملين في الفرع الصناعي(س) في القطر/مجموع العاملين في القطاع الصناعي في القطر}}$

- إذا كانت قيمة المعامل أكبر من (١). دل ذلك على إن للصناعة قابلية عالية على التوطن في الإقليم، وتعد من الأنشطة الأساسية في اقتصاد الإقليم.

- إذا كانت قيمة المعامل أقل من (١). فهذا يعني حالة اللاتوطن للصناعة، وتعد أنشطة غير أساسية في اقتصاد الإقليم.
- إذا كانت قيمة المعامل تساوي (١). دل ذلك على ان مستوى توطن الفرع الصناعي في الإقليم هو بنفس مستوى القطر.

#### المصدر :-

- AL-Hadithi, Hassan M. Ali. "patterns and policies of industrial location in Iraq 1960-1985". Unpublished Ph. D. thesis, central school of planning and statistics in warsaw, 1988, pp.294-295.

\*\*\*\*\* ... يوجد ضمن ناحية عامرية الفلوجة العديد من المؤسسات الصناعية الكبيرة التي كانت تابعة لهيئة التصنيع العسكري سابقاً، ومتخصصة في الإنتاج الحربي، وبعد احتلال العراق في نيسان ٢٠٠٣، أصبحت ملكية هذه المؤسسات الصناعية لوزارة الصناعة والمعادن، وتحول إنتاجها للأغراض المدنية، وأهم هذه المؤسسات ما يأتي:-

١. شركة الشهيد العامة لإنتاج النحاس وسبائكه.

٢. شركة الاخاء.

وتضم هذه الشركات العديد من المصانع الكبيرة التابعة لها. وقد تعذر الحصول عن المعلومات اللازمة عن هذه المؤسسات والتي تخدم هدف البحث، لكونها ما زالت غير مشمولة بالمسح الصناعي الذي يقوم به الإحصاء الصناعي في الجهاز المركزي للإحصاء، بالإضافة إلى تحفظ المسؤولين عن هذه المؤسسات الصناعية عن إعطاء معلومات تفصيلية خلال مدة إنجاز البحث، سائلين الله أن يوفقنا للقيام بدراسة بحثية شاملة وتفصيلية عن هذه المؤسسات الصناعية، لاسيما وإنها لم تدرس من قبل ضمن الإطار الأكاديمي، بالإضافة إلى أهميتها من حيث

د. ياسين حميد بدع المحمدي / م. صبحي احمد مخلف  
واقع القطاع الصناعي في محافظة الأنبار وآفاقه المستقبلية(دراسة تحليلية مقارنة للمدة ١٩٦٠-٢٠٠٧)

---

كونها متنوعة الإنتاج، وأسهمت في إيجاد مركز تجمع حضري متكامل يتمثل بمجمع  
العامة السكني الذي خصص في البداية للعاملين في هذه المؤسسات الصناعية  
والدوائر الخدمية المرتبطة به.

\*\*\*\*\*..منذ احتلال العراق وإلى الآن يتم نقل كميات كبيرة من الخامات  
المعدنية لاسيما اللافلزية كالحصى والرمال والصخور..... ومعادن أخرى، وبأسعار  
رمزية جداً إلى قواعد الاحتلال الأمريكي في الحبانية والبغدادية ... الخ، حيث يتم  
نقلها من هذه القواعد بالطائرات إلى الولايات المتحدة وأماكن أخرى غير معروفة.

### المصادر .

١. رسول، احمد حبيب، عبد خليل فضيل، جغرافية العراق الصناعية، مديرية مطبعة جامعة الموصل، ١٩٨٤.
٢. الفهداوي، دحام حنوش حمد، الهضبة الغربية في محافظة الأنبار، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب- جامعة بغداد- قسم الجغرافية، ١٩٩٦.
٣. هاشم، جواد وآخرون، تقييم النمو الاقتصادي في العراق (١٩٥٠-١٩٧٠)، ج٢، وزارة التخطيط، بغداد، ١٩٧٠.
٤. جمهورية العراق- وزارة التخطيط- الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية الإحصاء الصناعي، نتائج الإحصاء الصناعي السنوي للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة الأنبار والقطر للمدة ١٩٦٠-٢٠٠٧، بيانات الحاسبة الالكترونية (غير منشورة).
٥. جمهورية العراق- وزارة التخطيط- المعهد القومي للتخطيط، اقتصاديات التركز والتشتت الصناعي... المفاهيم والتطبيقات، دراسة رقم ١٦٦، ك١، ١٩٨٤ (غير منشورة).
٦. جمهورية العراق- وزارة التخطيط- هيئة التخطيط الإقليمي- التوزيع المكاني للموارد المعدنية في القطر وأساليب تحقيق الاستغلال المتوازن للأرض، دراسة رقم ٩٦٦، أيلول ١٩٩٢. (غير منشورة).
٧. جمهورية العراق- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء- دائرة الإحصاء السكاني، نتائج التعداد العام للسكان في محافظة الأنبار لعام ١٩٩٧، (بيانات غير منشورة).

د. ياسين حميد بدع المحمدي / م. صبحي احمد مخلف  
واقع القطاع الصناعي في محافظة الأنبار وآفاقه المستقبلية(دراسة تحليلية مقارنة للمدة ١٩٦٠-٢٠٠٧)

---

٨. جمهورية العراق-وزارة الزراعة-مديرية زراعة محافظة الأنبار- قسم الأراضي- مساحة الأراضي المزروعة فعلاً في أفضية محافظة الأنبار للسنوات ٢٠٠٦، ٢٠٠٠، (بيانات غير منشورة).

٩. جمهورية العراق- الهيئة العامة للمساحة، خارطة محافظة الأنبار الإدارية لعام ٢٠٠٠.

١٠. الدراسة الميدانية للمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة الأنبار خلال شهري ت ١، ت ٢، لعام ٢٠٠٨.

11.AL-Hadithi, Hassan M. Ali. "patterns and policies of industrial location in Iraq 1960-1985". Unpublished Ph. D. thesis, central school of planning and statistics in warsaw, 1988.